اسبوعية
سياسية
عربية

ابواق المبادرة الاميركيّة مَع المقاومة ام ضدها؟

AL-HOURRIAH • No. 527 • 10-8-1970 • BEYROUTH • بيروت • الاثنين ١٠/٨/١٩٧٠ • العدد ٥٢٧ • السنة الحادية عشرة • الثمن ٢٥ ق.ل

النظام الناصري والحوار السهل مع الانظمة "الرافضة" للحل السلمي

■ وثيقة هامة عن لقاء غولدمان - الحسن الثاني

المغرب قاعدة انطلاق لتعاون اقتصادي إسرائيلي - عربي

بيان شهاب بالانسحاب ؛ حكم برلماني بالمبايعة ؟

■ خطة الحل السلمي وتطورات المعركة !

كلمة

.. كي لا تقع المقاومة في الفخ السياسي المنصوب لها

لم يكن غائبا عن حسابات القوى العربية والدولية المتحركة — على اختلاف مواقعها ومصالحها — باتجاه الحل السلمي ، ان احتواء الوضع الفلسطيني سوف يكون عنصرا مقررا في نجاح اي مشروع للتسوية ايا كانت تفاصيله .

ولم يكن الوضع الفلسطيني ، الذي نبتت المقاومة على ارضه ونمت خلال السنوات الثلاث الماضية ، ينهض في الواقع على حواجز يستعصي اختراقها على محاولات الاحتواء فعلا . فافتقاد الشعب الفلسطيني لبنى اجتماعية متماسكة مستقلة ، بفعل تشتته وتوزعه بعيدا عن ارضه ، قد جعل من المقاومة الفلسطينية في طابعها المهيمن والغالب امتدادا لتوازن الوضع العربي بمجمله ، بانظمته وقواه السياسية وايديولوجيته السائدة .

واذا كانت هذه السمة الموضوعية العامة للوضع الفلسطيني قد جعلته ممرا مفتوحا من الجانبين امام التيار السياسي السائد في البلاد العربية (والممثل بالناصرية بالمعنى البنيوي الواسع) ، فان ثلاث سنوات من التعبئة الشعبية المسلحة في ظل شعار تحرير فلسطين ، قد اكسبت العمل الفلسطيني حيزا من الاستقلالية السياسية يرتكز الى وجود منظمات ومؤسسات اصبحت لها آلية داخلية خاصة بها ومستقلة نسبيا عن اصولها العربية ، الطبقية والسياسية والايديولوجية .

ولكن هذا الحيز من الاستقلالية السياسية لم يتعرض خلال السنوات الثلاث الماضية لاي امتحان فعلي . فباستثناء حالات الصدام مع النظامين الاردني واللبناني (وهي حالات خاصة) ظلت استقلالية العمل الفلسطيني تتعايش يوميا مع اشكال من الارتباط بالانظمة العربية اتخذت مظاهر عدة تنظيمية وسياسية ومالية واعلامية . فلقد ضمت حركة المقاومة داخل اطارها منظمات تعكس مباشرة وحرفيا اتجاهات ومواقع عدد من الانظمة العربية . وفي ظل ابتعاد افاق الحل السلمي ، كانت المسافة السياسية تبدو شبه ملغاة بين موقف فلسطيني يلتزم التحرير هدفا له وموقف عربي رسمي تشكل التسوية السلمية سقفه النهائي . فالانظمة العربية « المناضلة » من اجل ان يعيد لها ما ضاع من ارضها في ٥ حزيران كانت شديدة الحاجة لورقة الضغط الفدائية ، ومن هنا كان تاييدها السياسي للمقاومة والتلويح بالنتائج الخطيرة التي سوف تترتب على استفحالها في المنطقة العربية ، عنصرا هاما من عناصر تحركها على الصعيد الدولي . ذلك كله كانت تكمله سياسة اغداق مالي واعلامي جعل من خزائن بعض الانظمة العربية ومستودعات سلاحها ومن اذاعاتها واجهزة اعلامها ، مواقع جذب للمقاومة ذات تاثير يومي ومباشر على عملها .

هذا التداخل الذي ارتضته الانظمة العربية بينها وبين المقاومة ، كان طريقها الى التدخل في شؤون العمل الفلسطيني بصورة تهدد استقلاليته السياسية النسبية بالتحول الى مجرد موقف لفظي لا يملك من مقومات الفعل والتاثير شيئا . فالمواقع التنظيمية والسياسية والمالية والاعلامية التي بنتها الانظمة العربية لنفسها داخل حركة المقاومة الفلسطينية ، كانت في الاصل اسلحة معدة ليوم يصبح فيه الحل السلمي قيد التنفيذ ، ويصبح مطلوبا تفتيت الوضع الفلسطيني واحتواؤه كليا كشرط ملازم لكل تسوية .

وذلك هو ما تواجهه المقاومة منذ ان اعلن عبد الناصر احتضان مصر للمقترحات الاميركية . فالقبول بصفقة تسوية سلمية ، تدخل الان مرحلة التنفيذ ، كان لا بد ان يتلازم مع سحب ورقة التاييد السياسي للمقاومة والانفصال عنها مع « اطيب التمنيات » لها بالنجاح في الحصول على « حقوق اللاجئين الفلسطينيين » او بالانتصار على اسرائيل اذا ارادت مواصلة القتال وحدها (؟!!)

وسحب التاييد السياسي المصري للمقاومة ليس الا بداية لانسحاب عربي رسمي واسع من ميدان المواجهة الفلسطينية — الاسرائيلية سوف تكتمل حلقاته وينتظم عقدها من المحيط الى الخليج . ومن هنا تكتسب الاجراءات التي بداها النظام الناصري خلال الاسبوع الاخير اهميتها ودلالتها . فاقفال اذاعتي « صوت فلسطين ، وصوت العاصفة » ، واستصدار بيانين بتاييد خطوة القبول المصرية بالمقترحات الاميركية ، من جانب « منظمتين فلسطينيتين » صغيرتين ، هذه الاجراءات تعين منذ الان الوجهة العامة للتحرك العربي الرسمي في وجه المقاومة .

ويبدو واضحا ان الانظمة العربية المعنية بالتسوية السلمية ليست على عجلة من امرها في افتعال صدام قمعي مباشر مع الفدائيين ، اذ يكفيها في هذه المرحلة ان تستخدم المواقع التنظيمية والسياسية والمالية والاعلامية التي بنتها لنفسها داخل حركة المقاومة كي يشكل ذلك خطوة هامة على طريق حصارها تمهيدا لاكمال حلقات مؤامرة التصفية بتتابع محسوب .

فكيف تصرفت حركة المقاومة حيال ذلك كله ، وما هي حدود التحرك المفتوحة امامها والمهمات الملحة التي تواجهها ؟

لا شك ان ما صدر عن الاطراف الرئيسية في حركة المقاومة — مجتمعة ومنفردة — رفضا للمقترحات الاميركية وادانة للقابلين بها ، كان يعكس وعيا سياسيا فرضته الاحداث لتفرض معه تحديدا متزايد الوضوح للمسافة التي تفصل بين المقاومة وبين الانظمة الزاحفة نحو الاستسلام . ولكن هذه الخطوة المبدئية لا تكفي وحدها . فالطريق امام المقاومة ما زال حقلا معبا بالالغام لن تقوى على اجتيازه الا بجملة شروط في طليعتها صياغة موقف سياسي واضح قادر على الافلات من الفخ الذي تجري محاولة جرها اليه بحيث تنزلق الى مهادنة القبول المصري بالمقترحات الاميركية والصمت عليه . فاجهزة الاعلام الناصرية تقترح على المقاومة موقفا مؤداه « ان تعلن المقاومة ان قرار مجلس الامن ، والمبادرة الاميركية المبنية عليه ، متعلقان بعدوان ١٩٦٧ ، وان قضية المقاومة مرتبطة بالعدوان الذي قام سنة ١٩٤٨ ، ولذلك فهي تترك للدول العربية المعنية بعدوان ١٩٦٧ حرية التصرف بالنسبة لاي حل سياسي لمشكلة ١٩٦٧ ، شرط ان لا تتم التسوية — اذا تمت — على حساب الاراضي المحتلة عام ١٩٤٨ » ، (الياس سحاب في افتتاحية « المحرر » ٣٠ تموز) . ما الذي يرمي اليه مثل هذا الاقتراح ؟

— انه يستهدف في البداية تامين المناخ السياسي الملائم لتنفيذ بنود الصفقة بهدوء لا تعكر صفوه معارضة فلسطينية يمكن ان تفضح ابعاد المقترحات الاميركية وتؤلب الجماهير العربية عليها . ولن تكون هناك اية قيمة فعلية لاستمرار المقاومة — في مثل هذه الحالة — في تسجيل مواقفها المبدئية العامة حول قرار مجلس الامن وشعار التحرير ، طالما ان هذه المواقف تتجاور مع الموقف المصري ولا تتناقض معه بل تمنحه بركتها كما يقترح معلق « المحرر » ! وحين تاخذ الصفقة طريقها الى التنفيذ وينسحب الوضع العربي الرسمي كله من ميدان المجابهة الفلسطينية — الاسرائيلية وتصبح المقاومة وحيدة معزولة ومطوقة : سياسيا باعتراف عربي رسمي باسرائيل وعسكريا بمناطق مجردة من السلاح وبجيوش عربية لن يكون مطلوبا منها الوقوف على الحياد فقط بين الفلسطينيين واسرائيل بل منع كل الاعمال المخلة بحالة السلام (اي القضاء على العمل الفدائي) ، حينذاك تدعى المقاومة للقبول بالدولة الفلسطينية كجزء من الصفقة المعدة .. والذين يرفضون الانتظام في هذه الصفقة سوف تسلط عليهم اسلحة قمع لن تقتصر هذه المرة على الارهاب السياسي والفكري الذي تجري ممارسته الان ، بل هي سوف تتخذ اشكالا من الارهاب الجسدي يستهدف اقتلاع النزعة الثورية الفلسطينية من جذورها .

هذا المصير الذي يعد للمقاومة يفرض عليها بالمقابل وعيا حادا لمسألة اساسية هي ان المعركة الجماهيرية ، الفلسطينية والعربية ، ضد القبول العربي الرسمي بالمقترحات الاميركية يجب ان تخاض منذ اللحظة اذا اريد لها بالفعل ان تؤثر في مجرى الاحداث ، وتزرع في وجه الصفقة الاستسلامية عقبات جدية . وذلك كله شرطه المركزي وضوح موقف المقاومة السياسي امام جماهيرها الفلسطينية والعربية بلا اي ظلال من التردد .

ان ايفاد بعثات تجوب الاقطار العربية لشرح موقف المقاومة الفلسطينية للانظمة الحاكمة ، هو اجراء لا ينطوي على اية فائدة حقيقية فضلا عن كونه يحيط الموقف السياسي للمقاومة بظلال من شأنها ارباك الحركة الجماهيرية وارهاق وعيها .

لقد عكست بيانات المنظمات الفدائية الاساسية ، واراء قواعدها وعيا متزايدا بعبث التوجه الى الانظمة وبان الحليف الفعلي والطبيعي لحركة المقاومة الفلسطينية هو الجماهير العربية (بيان اللجنة المركزية لمنظمة التحرير في ٢٦ — ٧) وحين قررت اللجنة المركزية ان تتحرك في الاردن « عن طريق مؤتمر شعبي اردني — فلسطيني ومؤتمر عربي — فلسطيني وتمتين صلاتها بشكل مستمر وفعال مع القوى الشعبية والوطنية العربية ، وتوحيد القطاعات العسكرية لجميع فصائل المقاومة لمجابهة الاوضاع الراهنة » (صحيفة « فتح » ٢٧ — ٧) ، فان هذا القرار كان يعكس بداية التقاط لوجهة التحرك المطلوب .

وما لم تستطع المقاومة انجازه خلال السنوات الثلاث الماضية ، عليها الان ان تسارع الى الانخراط فيه بكل امكاناتها اذا ارادت فعلا حماية مصيرها :

— ان تحويل المخيمات والجماهير الفلسطينية والاردنية الى قواعد منظمة ومسلحة بالبندقية وبالوعي السياسي ، وان التوجه نحو الجماهير العربية الحليفة للمقاومة عبر اشكال من التعبئة السياسية والتنظيمية تدير ظهرها لمواقف التردد والتأرجح السابقة ، ان ذلك سوف يكون وحده مصدر الحماية الجدي لكفاح مسلح وطني تحاول الانظمة العربية اغراقه الان في بحر التصفية .

« الحرية »

سطور

بيانات المنظمات الطلابية والسياسية ضدّ قبول المقترحات الأميركيّة

الى اللجنة المركزية الفلسطينية

في هذه الايام الحاسمة من تاريخ ثورة الشعب العربي الفلسطيني المجيدة ، حيث بلغ التآمر الامبريالي — الصهيوني ذروته بدخول « مشروع روجرز » حيز التنفيذ ، نعرب لكم عن دعمنا المطلق لحركة المقاومة الفلسطينية في نضالها لتحرير فلسطين كاملة من الاغتصاب الصهيوني — الامبريالي ، وعن ثقتنا التامة بقيادة لجنتها المركزية .

ان تعاظم الكفاح المسلح للشعب العربي الفلسطيني دفع الامبريالية العالمية وحلفاءها الى الاسراع في تنفيذ مخططاتهم التآمرية التي تهدف الى :

اولا — ايقاف نمو الحركة التحررية المسلحة التي بدأت انطلاقا من الساحة الفلسطينية تمتد الى مناطق اخرى من الوطن العربي حيث للامبريالية « مصالح » ضخمة يهددها اي تحرك شعبي ثوري .

ثانيا — تطويق الثورة الفلسطينية وعزلها عن جماهيرها في الضفة الغربية التي اصبح التحامها بالثورة يشكل خطرا جديا على الدولة الصهيونية وعلى كيانها المصطنع .

ثالثا — تحقيق تقاسم سلمي للنفوذ في المنطقة بين مختلف القوى المضادة للثورة في العالم على حساب مصالح الجماهير العربية وآمالها .

رابعا — اضعاف الوحدة الوطنية للشعب الفلسطيني واثارة الانقسامات في صفوف الجماهير العربية ومنظماتها الثورية .

ان المنظمات والتجمعات السياسية والنقابية العربية الموقعة لتجدد ادانتها الكاملة لقرار مجلس الامن التصفوي السيء الذكر ولمشروع روجرز الذي يمثل الصيغة العملية لتصفية قضية الشعب الفلسطيني ووجوده وايقاف حركة الثورة العربية ضد الامبريالية .

ولهذا ، فاننا نقف الى جانبكم تجاه المبادرات الاستسلامية والتصفوية كائنا من كان ملهمها ومخططها ومنفذها كما اننا نستنكر بشدة المحاولات التضليلية الرامية الى اظهار هذه المواقف المتخاذلة بمظهر المناورة والتكتيك في حين انها تمثل في الواقع تخليا حقيقيا عن حقوق الشعب الفلسطيني القومية وعن ثورته الطليعية . مانحة صفة الشرعية للاغتصاب الصهيوني وملتزمة باحترام سلامته وسيادته على التراب العربي الفلسطيني .

ان الرد الوحيد على هذه المؤامرة المجرمة هو تحقيق المزيد من الوحدة الوطنية في صفوف الحركة الفلسطينية ومن الالتحام بالجماهير العربية الواسعة . وبهذا الصدد ، فاننا نرى في المبادرات الثورية الاخيرة التي اتخذتموها ، وخاصة توحيد القطاعات العسكرية لقوات الثورة وتشكيل اللجنة السياسية لتنظيم التحرك الجماهيري في الاردن وفي الوطن العربي ، خطوات هامة على طريق النصر .

ان مصير فلسطين تقرره ارادة الجماهير الفلسطينية والعربية وبنادقها ، وليس تنازلات ومناورات هذه الحكومة العربية او تلك ، او هذه الدولة الكبرى او تلك .

عاشت الثورة الفلسطينية المسلحة من اجل اقامة دولة فلسطين الديمقراطية .

عاشت الوحدة الوطنية الفلسطينية

عاشت وحدة الجماهير الشعبية العربية في نضالها ضد الامبريالية والصهيونية والرجعية .

الموقعون :

الاتحاد العام لطلبة فلسطين — الاتحاد الوطني لطلبة المغرب — الاتحاد الوطني لطلبة سورية — الاتحاد الوطني لطلبة موريتانيا — جمعية الطلبة العراقيين في فرنسا — لجنة المقيمين في البيت اللبناني في باريس — الطلبة السودانيون في باريس — اتحاد طلبة الجمهورية العربية المتحدة في فرنسا — لجان فلسطين — الاتحاد الوطني للقوات الشعبية — ودادية الجزائريين في فرنسا — حزب التحرر والاشتراكية — جمعية المغاربة في فرنسا — تنظيم الجبهة الديمقراطية في فرنسا — انصار « فتح » في فرنسا —

الجبهة التقدمية للنضال الطلابي

ايتها الجماهير المناضلة :

تواجه حركة التحرر الوطنية والثورة في المنطقة العربية اخطر مؤامرة استعمارية — صهيونية — رجعية واسعة تستهدف خنق تطورها الموضوعي على مختلف الاصعدة الفكرية والسياسية ، وتريد بكافة الوسائل ايقاف هذا التطور بعد ان دخل طريقا جديدا ، طريق الكفاح المسلح وحرب التحرير الشعبية ، المسلحة ، لتلتقي مع حركات التحرر في القارات الثلاثة لانهاء المصالح الاستعمارية البترولية وايقاف التحرك الامبريالي الهادف الى استمرار استنزاف الشعوب وثرواتها الطبيعية والسيطرة على مقدراتها السياسية والحياتية .

ان مشروع روجرز الاخير يشكل حلقة جديدة في سلسلة التآمر الاستعماري الصهيوني ، بغية تصفية القضية الفلسطينية والحق المشروع في الاراضي السليبة والمحتلة اولا ، وثانيا يتوجه مباشرة الى تطويق الحركة المسلحة الفلسطينية تمهيدا لتصفيتها بعد ان تصاعدت في الفترة الاخيرة بشكل ملحوظ واصبحت تهدد الكيان الاستيطاني الصهيوني وتبشر بتغييرات نوعية هائلة على صعيد الممارسة اليومية وعلاقتها مع الجماهير وقدرتها على تعبئتها لخوض المعركة بكاملها .

ان مشروع روجرز بما يتضمنه من محاولات لايقاف المد الثوري المتصاعد والخشية من تطوره الى حركة ثورية مسلحة واضحة الاهداف تعي بشكل يومي مهمتها الاساسية في مواجهة الكيان الاستيطاني وربط هذه المواجهة مع حرب حقيقية تسعى الى تصفية المصالح الاستعمارية النفطية في المنطقة وكنس كافة النظم العميلة والمشبوهة والتي تدعم هذه المصالح وتلعب دور مخلب القط في قمع الحركة الجماهيرية وانهائها ، هذا المشروع يسعى ايضا بصورة مباشرة وغير مباشرة الى تطويق وتصفية القوى التحررية والتقدمية ، كذلك الدول التقدمية وعلى رأسها الجمهورية العربية السورية ، ان المهمة الاساسية المطروحة امام الجماهير العربية وقواها الثورية هو التعبئة المباشرة سياسيا وفكريا لفضح هذا المشروع باعتباره مكملا للمشاريع السابقة والهادفة الى تمييع المعركة مع الاستعمار والصهيونية ، ومع الحكومات المشبوهة والعميلة ، والى الاقرار نهائيا باسرائيل وبقاء نظامها الاستيطاني العميل .

ان على حركة المقاومة الفلسطينية المسلحة مهمة تاريخية خطيرة في الايام الحالية وهي مدعوة الى رص صفوفها اكثر واكثر ، والى تعبئة امكانياتها المادية والسياسية لاستقطاب الجماهير ودفعها الى تنظيم نفسها لحماية الثورة وتطويرها . كما انها مطالبة بفضح كافة المواقف التساومية والخيانية الصادرة من بعض الاوساط المشبوهة والتي تدعي العمل المسلح والتي يسندها الحكم الفاشي العميل في عراقنا المناضل .

ان على القوى التقدمية العمل يوميا لفضح هذه المؤامرات وتعريتها وتثقيف الجماهير بروح العداء والتصدي لها وتدريبها لخوض المعركة مع الاستعمار والصهيونية . »

« المكتب المركزي »

رابطة الطلاب العرب في بلجيكا

ان رابطة الطلاب العرب في « لييج » بلجيكا — ترفض بعنف مشروع روجرز التصفوي ، وتستنكر بشدة الموافقة الاستسلامية عليه كما تضع امكاناتها المتواضعة تحت تصرف الثورة الفلسطينية .

عاش الكفاح الفلسطيني ، طليعة الثورة العربية .

رابطة الطلاب العرب في لييج
رئيس : نبيل خياط ، نائب رئيس : سليمان رياشي ، امين السر : علي الزين .

تحركات بريطانيّة ورجعيّة في منطقة الخليج العربي

ليس من باب الصدف ان تبدأ القوى الاستعمارية والرجعية تنفيذ مخططاتها في ساحة الخليج العربي في نفس اليوم الذي اعلنت فيه بعض الدول العربية قبولها لمشروع روجرز الذي يهدف تصفية الثورة الفلسطينية فقد عزل سعيد بن تيمور يوم ٢٣ يولو واعلن وعن خليفته في اليوم الثاني وبدأت الصحف العميلة وأجهزة الاعلام حملة واسعة النطاق تبشر بالعهد الجديد وبالخيرات التي سيحصل عليها الشعب في حالة تطبيقه للحل السلمي في ساحة عمان.

غير ان تنحية سعيد بن تيمور ليست سوى الفصل الاول من مخطط امبريالي واسع يستهدف تصفية الثورة الشعبية المسلحة في منطقة الخليج العربي وحماية الاسر العشائرية والاحتكارات البترولية من الحريق الثوري . وقد عهد الى الرجعية السعودية تنفيذ العديد من المخططات الامبريالية في ساحة الجزيرة العربية بعد هزيمة حزيران وبعد موافقة الدولة « التقدمية » الكبرى ، حيث انهت الفصل الاول في ساحة اليمن الشمالي بعد يومين فقط من تنحية سعيد بن تيمور .

وتشير الانباء الواردة من ساحة الخليج الى التحركات الرجعية المشبوهة التي تقوم بها السعودية وامارات البترول والعراق من تنفيذ بقية المخطط الاستعماري الذي اتفق عليه في اجتماع العملاء الذي امتد من ١١—٦ حتى ٣٠—٦— في احدى الامارات . وقد رسم المؤتمر تفصيليات التحرك الرجعي لاجهاض الثورة في منطقة عمان والخليج العربي على الشكل التالي :

١ — يبدأ المخطط بتغيير سعيد بن تيمور بقابوس . واجراء حملة اعلامية واسعة لكشف مخازي العهد البائد مستهدفة اقناع العالم والمواطنين بان فساد السلطنة يرجع بالدرجة الاولى الى عقلية سعيد بن تيمور العفنة وليس للاستعمار اي شأن في ذلك وان الامور ستجري في طريقها الصحيح على يد قابوس .

٢ — الطلب من كافة العملاء الذين ساهموا بقسط وافر من المجازر والارهاب الذي شنه الجيش البريطاني سنة ٥٧ — ٥٩ وعلى رأسهم طارق بن تيمور ، ليكون على رأس الحكومة رجل قوي يستطيع استعمال العصى عندما لا تنفع الوعود والترقيعات الهزيلة .

٣ — تبقى مشكلة الثورة التي تقودها الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل في ظفار والجبهة الوطنية الديمقراطية لتحرير عمان والخليج العربي في منطقة الجبل الاخضر . فمن المعروف ان هذه الثورة قد استقطبت اوسع الجماهير في عمان والخليج العربي وجندت العديد من المواطنين في صفوفهما لمقاومة الاستعمار البريطاني وعملائه بالاضافة الى تحريرها لمعظم منطقة ظفار وسيطرتها على العديد من المناطق في عمان .

والشق الاول من بند تصفية الثورة يقضي بالقيام بحملة اعلامية كبيرة لتشويه مسيرة الثورة التحررية في ظفار والشق الثاني الصاق الثورة المشتعلة في عمان الداخل بانها من صنع الامام وزمرته .

ان احدى فصول المخطط الامبريالي الرجعي يقضي ببعث الحياة في هذه الامامة الفاسدة بكل الامكانيات التي تملكها الدوائر الاستعمارية والرجعية في المنطقة واتضحت فصول الجريمة عندما اجبر العراق كل الفصائل التي تتدرب لديه على الانضمام « للجيش الامام » وقامت دوائر الامامة بشحن العمانيين وارسالهم للعراق للتدريب في جيش الامام . وقد تقرر نقل هذه المجاميع الى قطر ورأس الخيمة للدخول الى منطقة عمان وحصار مسقط والوصول الى تسوية سلمية مع السلطان الجديد . لتنفيذ هذا المخطط .

فقد سلمت العراق شحنة كبيرة من الاسلحة لرأس الخيمة لتسليمها الى مجاميع الامامة التي ستنطلق لحصار مسقط .

وتبرعت امارات الخليج بمبلغ ٥ ملايين دينار كويتي كل حسب قدرته .

وسلمت السعودية ٢٥ سيارة لندروفر وخمس طرادات و ١٠ سيارات برمائية .

اما الجانب الاخر من قضية الثورة في الخليج فهو استمرار بعض الدول العربية « التقدمية » بتبني الامامة واستمرار مكاتبها ، وتصل المأساة الى مهزلة عندما ترفض الدول الاشتراكية « الاتحاد السوفياتي واوروبا الشرقية » التعامل مع الصحافيين الا عن طريق مكاتب الامامة في دمشق والقاهرة !.

الحرية

صاحب الامتياز: محسن ابراهيم — المدير المسؤول: حسن فخر — مدير الادارة: ياسر نعمه

مكاتب الادارة والتحرير: شارع المحمصاني ، متفرع من شارعي بشارة الخوري وعمر بن الخطاب منطقة العاملية — محلة رأس النبع — بناية فؤاد درويش هاتف : ٢٤٧٥٥٢ — ص. ب. ٨٥٧ بيروت — لبنان

الجبهـة الأردنـيّة ووقف إطـلاق النـار

تتابع الاحداث السريع بعد قبول القاهرة للمقترحات الاميركية :

— قبول الحكومة الاردنية فورا بعد تدخل وضغوط المبعوث المصري .

— بعد اسبوع واحد اعلنت اسرائيل موافقتها وقبولها .

— وبعد أيام قليلة اعلن الاتفاق على وقف أطلاق النار على الجبهة المصرية .

ان التتابع السريع للاحداث والدخول الفوري في تنفيذ شروط التسوية السلمية ، يؤكد بان ما انتهت اليه القاهرة كان نتيجة اتفاق مسبق دخلت الاطراف الدولية المعنية — اي اميركا والاتحاد السوفياتي — في تفاصيله الدقيقة منذ فترة وان كثيرا من النقاط الرئيسية في المشروع الاميركي قد اخذت موافقة مصر واسرائيل عليها ، وان النقاط المختلف عليها لا يمكن ان تشكل عقبة رئيسية امام تحقيق تسوية سلمية شاملة .. من هنا كانت ضرورة الاستعجال في التنفيذ الذي جعل الاحداث تتسارع ، ففي غضون اسبوعين تم وقف اطلاق النار ، وجاء يارينغ الى نيويورك ليمارس مهمته في اجراء المحادثات .

في اطار هذا التتابع السريع للاحداث تبدو الخطة المرسومة لخنق حركة المقاومة الفلسطينية وشل معارضتها للتسوية السلمية، محكمة. وقد بدأ تنفيذ هذه الخطة منذ اللحظة التي وافقت فيها القاهرة على المقترحات الاميركية : سحب التأييد السياسي لحركة المقاومة من ناحية ، والقول من ناحية اخرى بأن القبول بالمقترحات الاميركية لا يقيد حركة المقاومة بأي قيد — (كانت « الاهرام » تقول بأن المبادرة الاميركية — على فرض تنفيذها — لا تشكل اي وضع جديد بالنسبة لمنظمات المقاومة الفلسطينية ، ذلك لان الحكومة الاردنية لم تلغ قرار وقف اطلاق النار مع اسرائيل ، ومع ذلك فأن المقاومة الفلسطينية كانت تقوم بدورها بدون عوائق — وسنرى خديعة هذا القول ومقدار العوائق التي يضعها قبول الاردن بالمقترحات الاميركية امام العمل الفدائي) —

ويتدرج هذا المخطط في التصاعد ، فاذا كان القبول بالمقترحات الاميركية لا يقيد حركة المقاومة ، فأن عليها ان تصمت على هذا القبول ، والا تتخذ اي موقف يمس مباشرة قبول القاهرة وعمان ، ويترك بعدها، لحركة المقاومة حرية المعارضة اللفظية للمشروع الاميركي على طريقه : الانظمة توافق على قرار مجلس الامن ، ومن حق حركة المقاومة ان ترفضه !

في هذا الوقت ، الذي كان الاعلام الناصري يقول ذلك ، كان المبعوث المصري يذهب الى عمان فورا بعد ما لاحظت القاهرة بعض التردد في اوساط الوزراء الاردنيين « الوطنيين » الذين كانوا يتخوفون من اتخاذ موقف لا تقبل به حركة المقاومة ، واذا بالوزراء الاردنيين ينالون ضمانة القاهرة ، وينالون من جانب حركة المقاومة موقفا مائعا وغير محدد اتاح لهم حسم ترددهم لصالح قبول الحكومة الاردنية بالمقترحات الاميركية .

وهكذا مر قبول الاردن بالمقترحات الاميركية دون ان يثير اية ازمة سياسية كان بأمكان حركة المقاومة ان تبدأ بها معركتها الفعلية لاحباط مؤامرة الحل السلمي في الاردن .

وقبل الاعلان عن الاتفاق بوقف اطلاق النار بـ ٢٤ ساعة ، كان هيكل يمهد لذلك بـ « مقال صريح » عن حركة المقاومة .. يتنكر هيكل فجأة قومية المعركة وعروبة القضية الفلسطينية ، ويعيد الى الاذهان ما قد طرحه سابقا ، بعد هزيمة ٦٧ عن عجز المقاومة عن فرض حرب تحرير شعبية « تنتهي بالتحرير الكامل من النهر الى البحر » .. لذلك لا يبقى امام حركة المقاومة الا ان ترضخ لخطة التسوية السلمية من اجل « قومية المعركة » . وتنقلب المعركة القومية وعروبة القضية الفلسطينية من مسألة امتداد وترابط حروب التحرير الشعبية العربية ضد التحالف الصهيوني — الامبريالي ، الى انهاء القضية الفلسطينية بأطار عربي شامل ..

ان قومية المعركة التي يديرها هيكل هي استسلام حركة المقاومة الفلسطينية لخطة الاستسلام التي تنفذ ..

واذا كانت قومية المعركة تفرض على المقاومة الانتظام في خطة التسوية السلمية ، فان التبرير الذي تقول به القاهرة من ان القبول بالمقترحات الاميركية لا يقيد حركة المقاومة ، يكمل الخطة عمليا وواقعيا ، فاعتبار المقاومة طرفا خارج اتفاق وقف اطلاق النار ، مع القول بنفس الوقت بان الاردن ملتزم بوقف اطلاق النار وسينفذ بنود التسوية التي نصت عليها المقترحات الاميركية بعد اعلانه عن قبولها ، ان ذلك ما هو الا خديعة كبرى لحركة المقاومة ، خديعة تنفذ من خلالها حلقات التضييق على عنق حركة المقاومة شيئا فشيئا ..

والا فما معنى قبول الاردن بالمقترحات الاميركية ؟.. هل يمكن للاردن ان يلتزم بوقف اطلاق النار دون ان يفرض على الفدائيين ذلك ؟؟

هذا ما لم تنسه اسرائيل على الاقل ، فقد اكدت بوضوح في نص الرد الرسمي الاسرائيلي على المبادرة الاميركية على ما يلي:

« سيكون كل فريق مسؤولا ضمن حدوده على منع جميع الاعمال العدوانية من قبل القوات العسكرية او شبه العسكرية بما في ذلك القوات غير النظامية ضد القوات المسلحة او ضد المدنيين المقيمين في اراضي الفريق الاخر » .

فالقول بأن التزام وقف اطلاق النار من قبل الاردن ما هو الا استمرار لما كان معلنا منذ هزيمة حزيران غير صحيح ، لان قبول الاردن بالمقترحات الامركية سيعني — تطبيق هذا الالتزام — وهو ما لم يكن حاصلا في السابق — بالضبط كما حدده النص الاسرائيلي .. اي ان يقوم الجيش الاردني بمهمة « حماية وقف اطلاق النار » عن طريق الزام الفدائيين به .

من هنا خطة التطويق والتضييق على حركة المقاومة من قبل النظام الاردني التي ستتلاحق مع تسارع تنفيذ شروط التسوية ووقف اطلاق النار ..

ما هو موقف حركة المقاومة تجاه ما يعد لها ؟..

وما يعد لها هو ما تفرضه شروط التسوية السلمية الكاملة — او ما تسميه اسرائيل « السلام التعاقدي » — من تصفية القضية الفلسطينية : الصدام مع العمل الفدائي او تطويقه سياسيا وامتصاص حركته الثورية عن طريق مشروع دولة فلسطينية — ان على حركة المقاومة الفلسطينية ان تخرج من الاطار المحكم الذي تضعها فيه الانظمة العربية المنفذة للتسوية السلمية ، ان تتخذ مواقفها على ضوء ما يعنيه تنفيذ وقف اطلاق النار .

ان ما تعانيه حركة المقاومة — وهذا ما تريده لها انظمة التسوية السلمية — هو الشلل السياسي الكامل .. فقدان التعبئة الشعبية السياسية ، تجنب المعارك السياسية، عدم اتخاذ مواقف حاسمة في الاردن ، كما حدث بالنسبة لقبول الحكومة الاردنية بالمقترحات الاميركية دون ان تأخذ المقاومة منه مناسبة لخوض معركة سياسية تبدأ فيها معارك احباط «الحل السلمي » ...

ان المعركة الفعلية التي بوسع حركة المقاومة الفلسطينية ان تخوضها ضد التسوية السلمية ميدانها الحقيقي في الاردن .

ماذا قال غولدمان؟

نشرت لوموند بتاريخ ٥—٨—٧٠ فقرة من الكلمة التي القاها جولدمان رئيس الصهيونية العالمية من الاذاعة السويسرية ، وهذا نصها نقلا عن وكالة رويتر :

« ان قبول الرئيس عبد الناصر للمخطط الامريكي للسلم يشكل ، بعد ٢٠ سنة ، الامل الحقيقي الاول.»

كما عبر الدكتور جولدمان عن اعجابه بقرار الوزارة الاسرائيلية ، لكن اضاف قائلا : « يجب ان نحيي الرئيس ناصر ، الذي رغم معارضة بعض الدول العربية وعلى الخصوص المنظمات الفلسطينية ، قد شجع على قبول المخطط الامريكي ، اما معارضة السوريين والعراقيين فيمكن تذليلها ، على حد تعبيره ، من طرف السوفيات الذين يرغبون في تسوية سلمية » .

اما فيما يتعلق بالمنظمات الفلسطينية فالدكتور جولدمان قد صرح : « اعتقد بانه يوجد حظ في بعض التنازلات لصالح الفلسطينيين وخاصة الاعتراف لهم بدولة فلسطينية ، يمكن ان تشمل الجزء الغربي من فلسطين القديمة ومن الاردن » .

● بعد قبول وقف إطلاق النار ●
أقمار صناعيّة للمراقبة

أشارت مجلة « نوفيل ابسرفاتور » الى ان اسرائيل نالت موافقة مسبقة من السوفيات ومصر ، بواسطة الاميركيين ، بأنهم لن يسلحوا منطقة قناة السويس اذا قبلت اسرائيل بالمقترحات الاميركية. كما تعهدت واشنطن لتل ابيب بانها ستراقب يوميا خلال الثلاثة شهور، بواسطة الاقمار الصناعية للتجسس، عدم تسليح منطقة قناة السويس . وفي حالة عدم وفاء السوفيات والمصريين بتعهدهم فأن الاميركيين يعطون اشارة الضوء الاخضر لاسرائيل كي تتدخل عسكريا ومن ورائها كل الدعم العسكري من الولايات المتحدة الاميركية .. وبعد قبول اسرائيل بالمقترحات الاميركية تم الاعلان عن الاتفاق على وقف اطلاق النار ، واعلن أيضا انه تم ايجاد صيغة حل وسط للاشراف على وقف القتال تقبل به مصر واسرائيل وينص هذا الاتفاق على قيام طائرات من اسرائيل ومصر مزودة بأجهزة خاصة بالتحليق على ارتفاع شاهق للمراقبة على طول قناة السويس دون ان تجتاز اي منها جانب الفريق الاخر . وستكون هذه العمليات الاستكشافية المعروفة باسم « الاستكشاف المنفرج الزاوية » مدعومة على الارجح بعمليات مراقبة الكترونية ، وهذا يعني ان الاجرام الفضائية الاميركية والسوفياتية ستزود اسرائيل ومصر بتقارير عما يجري على ضفتي القناة !.

سياسة الاتحاد السوفياتي العربية

من دعم الانتصارات إلى دعم الهزائم !.

القسم الثاني

خلاصة ما ينتهي اليه التحليل السابق هو ان الاتجاه الذي برز في العلاقات العربية السوفياتية ، منذ عام ١٩٥٥، لم يكن عودة الى المهام اممي (ابادته الستالينية فور وفاه لينين) بل كان خضوعا لمنطق بعينه هو الذي املى السياسة الستالينية كلها بعد الحرب الثانية . فالمؤتمر العشرون للحزب الشيوعي السوفياتي (١٩٥٦) لم يضرب قواعد الستالينية ، كما ادعى ، بل هو قد وطد هيمنة البيروقراطية السوفياتية وجعلها اكثر مقدرة على الانفتاح ، الى الخارج ، حينما ازال عنها — نسبيا — وجهها القمعي .

هكذا بات في وسع القيادة السوفياتية ان تستفيد من مركزية اقتصادها ومن طاقتها على التحكم فيه لتدخل مع الامبريالية ميدان « المنافسة السلمية » ، فتتقدم الى الشعوب المضطهدة سمحة اكتوبر الثورية ومعها علاقات تبادل اقتصادية لا يضيرها ان تكون اقل اجحافا من العلاقة الامبريالية لانها غير خاضعة لمطامع راس المال الخاص وقوانين حركته .

بيد ان هذه العلاقات تبقى — كما اشار غيفارا في مؤتمر الجزائر عام ١٩٦٥ — علاقات تبادل غير متكافيء لانها تقوم على مبادلةسلع وضع فيها مقدار معين من عمل الفلاحين بسلع اخرى وضع فيها مقدار ادنى بكثير من عمل الالات .

وهي على اي حال علاقات يجني منها الاتحاد السوفياتي ربحا جما اذا اخذت في مجملها (لا على صعيد هذا البلد المفرد او ذاك) واذا وضعت في الحسبان افاقها المستقبلة . فان كان الاتحاد السوفياتي يخسر من جراء هذه العلاقات في بعض المواقع (فيتنام مثلا) ، فانه يغطي سياسيا بهذه الخسارة ما يجنيه من ارباح في مواضع اخرى . اي ان مساعدة حركة تحريرية بالسلاح هنا او امداد حكم وطني بالمعونة هناك امر خاضع ، بالنتيجة ، لمصلحة الاتحاد السوفياتي نفسه ، قبل اي اعتبار اخر .

ولا جدال في ان هذا الحكم او تلك الحركة على حق في الاستفادة من المساندة والمعونة وان اطار المصلحة السوفياتية مفتوح ، الى حد معين ، للتحالف مع اطرافمعادية للامبريالية .

اما الدليل على ان المصلحة السوفياتية هي شرط التحالف واطاره فهو لجوء الاتحاد السوفياتي الى اساليب في العمل لا تفهم الا على ضوء هذه المصلحة لا على ضوء مصلحة الشريك الاخر ، وهو ايضا عقده لصفقات ليس فيها ظل لاي اعتبار غير المصلحة التجارية .. الخ .. (انظر الامثلة التي عددت في فترة سابقة) . لذا فان الاتحاد السوفياتي لا يتوانى ابدا عن العمل على تخفيف كلفة المساندة عن كاهله ، حيث يتبين له ان هذه الكلفة باتت اكبر من الربح وحيث يتيح له الاطار الذي تصب فيه المساندة ان يقوم بانهاء المواجهة دون ان يلحق نفسه خسارة سياسية اساسية على صعيد التوازن العام بين كتلته والكتلة الامبريالية او على صعيد سمعته بين البلدان الاخرى وعلاقاته معها او على صعيد نفوذه في مكان المواجهة . معنى هذا ان الاتحاد السوفياتي ميال اساسا — وبحكم مصلحته — الى انهاء المواجهات الحادة المرتفعة الكلفة ،بغض النظر عما يلحقه الانهاء من ضرر بالطرف المحلي المعادي للامبريالية في المواجهة . لكن القدرة السوفياتية على تنفيذ هذه السياسة مرهونة ، اساسا ، بطواعية الطرف الحليف اي بمقدرة الاتحاد السوفياتي على الزام الطرف المذكور بسياسته . والراهن ان هذه المقدرة على الالزام تتبع ، بدورها ، مدى ضعف الطرف الحليف وارتهانه بالمساعدة الخارجية الوحيدة المصدر وعزلة جماهيره عن المشاركة ، فعليا ، في قراراته ، بحيث لا تملك هذه الجماهير رقابة فعالة على قرارات يمليها تضافر المصالح الطبقية الضيقة للطرف الحليف والمصالح السوفياتية المتجهة نحو انهاء المعركة .. وارتهان المقدرة السوفياتية على الالزام بطبيعة الطرف الحليف هو ، على وجه التحديد ، ما يعين الفرق بين حالة فيتنام (التي يخوض فيها الشعب حربه ممتلكا ما يتيح له رفض هزيمة تملى عليه من الخارج) وحالة مصر (التي تخوض فيها برجوازية الدولة حربها فلا تتردد امام ضغط مصلحتها وضغط المصلحة السوفياتية في فرض الهزيمة على الجماهير المعزولة) .

جانبا الاطار

ذلك اذن هو اطار العلاقة العام بين الاتحاد السوفياتي واي طرف اخر لا ينتمي انتماء مطلقا الى المعسكر الامبريالي . الجانب الاول من هذا الاطار هو المصلحة السوفياتية. والمعني بها على الصعيد الاقتصادي وقاية العلاقات القائمة بين الاتحاد السوفياتي واقطار العالم الثالث وفتح افاق جديدة امامها (دون ان يعني ذلك اهمال البلدان الامبريالية نفسها ودون ان ننسى طبيعة علاقات الاتحاد السوفياتي ببلدان كتلته .. لكن هذين الامرين لا يدخلان في صلب موضوعنا .) اي ان حساب هذه المصلحة يتم في نطاق السوق العالمية كلها ، حاضرا ومستقبلا ، فلا تفهم اية مبادرة جزئية الا على ضوء هذا الحساب العام . اما على الصعيد السياسي فان المصلحة المذكورة لا تعني — وفق ما تدعيه الابواق السوفياتية — تجنب مواجهة عسكرية مباشرة مع الامبريالية . ذلك انه قد ثبت ان تجنب المواجهة المذكورة ممكن حتى في أكثر الحالات حدة (فيتنام) اذا جاءت المعونة لتدعم وقفة ثورية فعلا من جانب الطرف المحلي . فالطرف المحلي ، لا يحتاج في هذه الحالة ، الى تدخل عسكري مباشر بدعم وقفته . لكن الوقفة الثورية تؤدي الى حرب اهلية طويلة ، في الغالب ، والى تدخل امبريالي مباشر يزيد في طول الحرب ويرفع الكلفة التي تفرضها على الاتحاد السوفياتي . لذا فان انظمة « البرجوازية الوطنية » تظل اقرب ، في نطاق العالم الثالث ، الى المصلحة السوفياتية . وذلك لان هذه الانظمة ، بحكم طابعها الطبقي ، تحافظ على انتمائها الى السوق الراسمالية، فتمسي مجالا ممتازا « للمنافسة السلمية » بين الكتلتين السوفياتية والامبريالية . والانقلاب العسكري هو الذي يحل هنا محل الحرب الاهلية ، والمساومة (المسلحة احيانا) هي التي تحل محل الحرب الشعبية المديدة ضد الامبريالية . واضح اذن ان الحل الاول (الانقلاب والمساومة) هو الامثل ، في عين المصلحة السوفياتية وان برجوازية الدولة هي الجانب الاخر الانسب ، من الاطار الموصوف اعلاه .

تحول العلاقة بعد الهزيمة

هذا الاطار هو الذي دارت فيه فصول العلاقة السوفياتية العربية بعد حزيران ١٩٦٧ . كان العامل الاقوى الذي حفز العدوان الاسرائيلي هو ان المعسكر الامبريالي ظل يخسر مواقعه واحدا بعد الاخر منذ عام ١٩٥٦ ، وان المنافسة السوفياتية له بما تملكه من طاقات (كلفة بضائعها المنخفضة، تحكمها الكامل بوسائل التمويل عندها ، الخ ..) كانت تتقدم لتحتل هذه المواقع واحدا بعد الاخر (١). عليه لم يكن امام الامبريالية من حل سوى اسقاط برجوازيات الدولة العربية واستبدالها بالطبقات القديمة

١ — جاء العدوان الاسرائيلي في سياق هجوم شامل شنه المعسكر الامبريالي على انظمة مختلفة كانت تشكل حلبات تنافس بينه وبين المعسكر السوفياتي (اندونيسيا ، غانا ...)

● مشروع التسوية السوفياتي الأخير

هذا هو مشروع التسويةالسوفياتي الاخير كما نقلته وكالة الصحافة المتحدة عن« مصدر دبلوماسي شيوعي » في لندن . والجديد في المشروعانه لم يعد يطالب بالانسحاب الاسرائيلي من الارض المحتلةعام ١٩٦٧ ، قبل التوصل الى اتفاق شامل بين الطرفين المتحاربين . ثم انه اصبح ينادي بـ « مرونة معينة » فيما يخص بعض هذه الاراضي.

ثم انه لا يضع حدا زمنيا لفترة وقفالقتال بينما يحددها المشروع الاميركي بـ ٩٠ يوما على الاقل . هذا يعني ان الطرفالسوفياتي مصمم على تحقيق التسوية وانه لا يريد ، اذا تعثرت المفاوضات بين الطرفينخلال هذه الايام التسعين ، ان يسمح لاي من الطرفين باعتبار التعثر عذرا يبرراستئناف القتال . ثم ان المشروع يقول بنزع السلاح من المناطق المحاذاة لاسرائيل وبمنعالضفة الغربية للفلسطينيين .. وهذه كلها على ما نرى تنازلات تقرب المشروع السوفياتيمن المشروع الاميركي وتتجاوز هذا الاخير في شأن مدة وقف القتال .. اما النص فهو الاتي :

١ — وقف القتال لمدة غير محددة .

٢ — التزام العرب واسرائيل بقبول قرار مجلس الامن (في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٧) وباحترامه .

٣ — اتفاق بين الولايات المتحدة والاتحادالسوفياتي ، قد تضم اليه فرنسا وبريطانيا ، على خطة للتسوية وعلى اسلوب اجرائييتيح احياء مهمة السيد غونار يارنغ . هذا الاخير يكون وسيطا بين الفريقين وفق صيغةشبيهة بصيغة مفاوضات رودس .

اما خطة التسوية فهي تتضمن ، علىكل حال ، النقاط التالية :

١ — ان يؤكد الاسرائيليون التزامهمبالانسحاب من الاراضي العربية المحتلة ، دون ان يمنع ذلك وجود مرونة معينة في ما يخصاكثر هذه الاراضي اثارة للجدل .

٢ — ان ينزع السلاح فورا عن قطاع غزةوعن منطقة قناة السويس وعن سيناء وشرم الشيخ التي تشرف على مضيق تيران .

٣ — ان تعود الى سوريا مرتفعات الجولان ولا ينزع السلاح منها بل تكون خاضعة لاشراف الدول الكبرى او الامم المتحدة ، بينما يعاد القسم الشرقي من القدس الى الاردن بعد ضمان حرية المرور الى الاماكن المقدسة .

٤ — ان تمنح الضفة الغربية الى الفلسطينيين بعد المشروع بتنفيذ برنامج مساعدتهم وان يسمح للبعض منهم بالعودة الى اسرائيل .

٥ — ان تعلن نية الاطراف المعنية امام الامم المتحدة والدول الكبرى حول بعض النقاط المختلف عليها وخاصة حول الاعتراف باسرائيل وبحقها في ان تكون لها حدود امنة .

٦ — ان تنسحب اسرائيل تدريجيا من الاراضي المحتلة ، فتنسحب قواتها الموجودة في سيناء مثلا ، خلال مرحلة اولى ، الى مسافة ١٥ كيلو مترا من القناة ثم تنسحب خلال مرحلة ثانية ، الى مسافة ابعد ...

٧ — ان تبقى الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي على اتصال وثيق خلال مرحلة المحادثات كلها .

التي لا تستطيع امتلاك هامش فعلي من الاستقلال عنها . غير ان ما نجحت الامبريالية في اسقاطه لم يتعد — بسبب الموقفة الجماهيرية — مظاهر استقلال النظام ، الناصري (واشقائه) عن الاتحاد السوفياتي نفسه !

اي ان هذا النظام بات مرتهنا ، في تحركاته كافة بموافقة الاتحاد السوفياتي ورضاه ، بعد ان امسى هذا الاخير مصدر صموده الاول وبعد ان باتت لعبة القفز الى المعسكر الاخر امرا محالا .

(رغم هذا حاول النظام الناصري ، بعد الهزيمة ، توطيد صلاته الاقتصادية مع الامبريالية الاميركية ، لكن المحاولة لم يكن من شانها ان تعيد اليه ولو قسطا ضئيلا من حرية المناورة ، لان استمرار تدفق السلاح السوفياتي كان حجر الزاوية في وضعه برمته) ..

لم يعد ثمة من حد لهذا الارتهان سوى المستلزمات الداخلية لصمود البنيان الناصري . فالضغط السوفياتي لا يستطيع ان يتجاوز المجال الذي يبقى فيه هذا البنيان قائما ومنيعا ، لئلا يفقد الموقف السوفياتي قاعدته العربية كلها ..

لكن المجال المذكور فسيح . فالنظام الناصري يملك ، على صعيد جبهته الداخلية ، عوامل صمود راسخة : من الرصيد الوطني السالف الى القدرة الممتازة على ضبط الجماهير بواسطة القمع الايديولوجي او المباشر الى الغياب الكامل — الناجم عن طبيعة المرحلة السابقة — لاية قيادة ثورية بديلة .

الطريق الى الهدف

ما هو الهدف الذي كان الاتحاد السوفياتي يجند له قواه بعد الهزيمة ؟

انه اعادة « المنافسة السلمية » بينه وبين الامبريالية الى المشرق العربي .

اي الحفاظ على الانظمة التي تشكل نقاط تقاطع بينه وبين الامبريالية في هذا المشرق، بحيث تبقى الانظمة قادرة على اتقاء اية ضربة تاتيها من اليسار او من اليمين .. في سبيل هذا الهدف كانت كل التضحيات جائزة — كل التضحيات التي ترتضيها الامبريالية — بعد انتصارها العسكري — ثمنا لهدنة جديدة . كان على النظام الناصري ان يقدم كل ما يملك تقديمه من تنازلات تحفظه من السقوط وتحفظ مصلحة الاتحاد السوفياتي التي هو ركيزتها الاولى في المنطقة العربية . وكان عليه ان يزن هذه التنازلات بالقسطاس، بحيث تدخل في شرايين الشعوب العربية دون شعور منها . والاسلوب الاول الذي اتبع ، بهذا الصدد ، تمثل في تقديم التنازلات على انها مناورة طويلة النفس بغيتها اسدال ستار من الدخان بين الراي العام العالمي وعملية الاعداد العسكري للتحرير .. حتى اذا دقت ساعة التحرير ، لم تجد الجيوش الظافرة لائما يلوم ، ما دام العدو هو الذي اختار الحرب ورفض السلام. الا ان نظرة واحدة منتبهة كانت تكفي لجلاء حقيقة الامور . فالاتحاد السوفياتي هو الذي

اعضاء مجلس السوفيات الاعلى يصفقون للرئيس عبد الناصر اثناء زيارته الاخيرة .

يتولى الاشراف — عبر خبرائه المتزايدي العدد — على جهد البناء العسكري وهو الذي يعين له وجهته . والحضور العسكري السوفياتي ، في مصر ، بطابعه المباشر ، يدل وحده على هذه الوجهة . ذلك ان هذا الحضور يتكفل ، وحده ، بتحويل اية جولة جديدة ، بين العدوين المحليين ، الى مواجهة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي . عليه يمسي الفصل محالا بين الاعداد العسكري والتنازلات السياسية . فالحكم الناصري يدعي القبض على مقاليد الكثير من قضايا المنطقة الكبرى : هو يستطيع ايقاف حملته على الرجعية العربية من حلفاء الامبريالية، وقد فعل . وهو يستطيع السكوت على الاستغلال الامبريالي للشعوب العربية ، وهو يجد في نفسه القدرة على عقد سلام مع اسرائيل يحولها الى قاعدة اقتصادية للامبريالية في المنطقة ، بعد ان كانت قاعدة عسكرية سياسية فحسب . وهو يظن لنفسه القدرة على حل مشكلة « اللاجئين » الفلسطينيين اي تصفية الفقرة التي تنخر بوجودها — وبسلاحها ايضا — حق الكيان الصهيوني في البقاء . وهو يملك حقا وطنيا اكيدا في السويس والعقبة . الخ .. اما الشيء الوحيد الذي يريده فهو اعادة الاراضي التي احتلت عام ١٩٦٧ . من هو الرابح في هذه المقايضة ؟ اسرائيل اولا : لان ما تكسبه — وهو كثير — لن يكلفها سوىالتخلي عن ارض يقطن فيها مليون عربي جديد ، لا هي تريد « هضمهم » ولا هم يرغبون في الرحيل .. هذا اذا تخلت عن هذه الاراضي كلها .. الامبريالية ثانيا : لانها تكسب لقاعدتها الاولى (اسرائيل) مجال تحرك جديد وتصفي قضية كانت محركا ذا طاقة كبرى للشعوب العربية في وجهها ، وتعود الى مواجهة الاتحاد السوفياتي مجددا على ارض برجوازيات الدولة نفسها ، مستفيدة من صعود الراسمالية المستجدة هناك ومن انخفاض وزن الجيوش السياسي بسبب انتهاء حالة الحرب . الاتحاد السوفياتي ثالثا : لانه يحقق هدفه المذكور اعلاه ، فيحفظ مواقعه ويبادر الى استئناف « المنافسة » مع الامبريالية منطلقا مما عقده من صلات اشد متانة مع برجوازيات الدولة اثناء المرحلة السابقة ويوفر على نفسه الالتزام بمواجهة كلفته خلال السنوات الماضية مئات الملايين .. برجوازيات الدولة اخيرا : لانها — وان انسلخت عنها قطاعات واسعة من الجماهير — تستطيع لفترة ما ، ان تحول ما تنفقه على الحرب الى توطيد امتيازاتها الراهنة والتمخض عن الطبقة الراسمالية الجديدة التي تنمو في احشائها منذ بضع سنوات . هؤلاء جميعا يربحون وان كان الربح الذي يجنيه كل منهم محدودا — كما يسهل على القارىء ان يرى — بتناقضه الجزئي مع ارباح الفرقاء الاخرين . من هو الخاسر اذن ؟

الخاسر هو الشعوب العربية التي تجنى من حريتها ومستقبلها كل هذه الارباح .. تلك هي المحاور الخفية التي تدور حولها مواقف الاطراف جميعا في المواجهة العربية — الاسرائيلية . اما المحوران الظاهران فهما : ١ — اعادة الاراضي المحتلة الى الجانب العربي ، وهو ما يقدم على انه « الانجاز » العربي — السوفياتي في الصفقة . فيخفي دوافعها الانفة الذكر . ٢ — السلام المقدم الى الجانب الاسرائيلي وهو ذو افق ملموس بالغ الاهمية يوضع امام الرأي العام الاسرائيلي وحلفائه في مقابل الانسحاب .

موسكو والمقاومة

كيف نفذ الاتحاد السوفياتي خطه هذا بعد هزيمة حزيران ؟ لسنا بحاجة الى الاطالة هنا لان الوقائع واسعة الشهرة من لقاء غلاسبورو بين كوسيغين وجونسون الى قرار مجلس الامن الى محادثات الدول الاربع واللقاءات السوفياتية الاميركية الى دفع الجانب المصري نحو القبول بمقترحات روجرز . اما السلام فكان ، على ما راينا ، عماد هذا التحرك ووسيلته ، الى « اقناع » الطرف الاخر بأن امامه « عالما » من المكاسب اذا ارتضى « خسارة » الاراضي المحتلة .. ذلك ان الطرف الاخر لم يكن ليرتضي « خسارة » شيء ، كائنا ما كان ، دون السلاح ، بل كان سيفرض مكاسبه فرضا ، وهنا امر لا يكاد يحتاج الى تنويه .. لكن ثمة ، رغم كل شيء ، مسالة حرية بالتفاتة خاصة في هذا المجال .

المسالة المذكورة هي موقف الاتحاد السوفياتي من المقاومة الفلسطينية .

فحتى اوائل ١٩٦٩ كانت المقاومة تقدم على انها اتجاه « مغامر » ينذر بجعل الطريق وعرة امام المساعي « الحميدة » . اذ ذاك كانت المقاومة في اوج صعودها السياسي وكان يبدو انها تضمر طاقات على النمو يصعب التنبؤ بها ، امام جبهات « رسمية » شبه راكدة وغليان شعبي امتدت اثاره ، عام ١٩٦٨ ، الى مصر نفسها ..

لم تكن الجبهات « الرسمية » قد ابدت بعد من مظاهر الصمود ما يؤيد تقديمها على انها هي الطريق وما يتيح للحكومات من ورائها احتواء التيار الشعبي المساند للمقاومة ومنافستها عليه .. اثناء الشهور التالية ، اخذ موقف الاتحاد السوفياتي يتغير ، وسارت سنة الاشادة بالمقاومة ، في نهاية كل معالجة للازمة ، دون اشارة الى التناقض العميق بين مشروعين لحل القضية الفلسطينية هما مشروع المقاومة ومشروع الاتحاد السوفياتي . بل ان الامر وصل الى تشكيل منظمة موالية للاتحاد السوفياتي (قوات الانصار) تدعي التوفيق بين الكفاح المسلح وقرار مجلس الامن .. (انتهى بها الامر طبعا الى تأجيل الكفاح المسلح ريثما يتم تنفيذ القرار الطيب الذكر !) . وبين الاشادة والدخول الى الساحة ، عبر الاحزاب الموالية ، كانت الزيارة التي قام بها وفد من قادة المقاومة الى موسكو .. لكن هذا كله كان صفارة انذار رديفة تطلق في وجه المعسكر الاخر لحمله على مزيد من اللين امام اغراء الحل السلمي . اما صفارة الانذار الكبرى فكانت ، بطبيعة الحال ، رفع طاقة الصمود على القناة وتزايد الحضور السوفياتي المباشر هناك ، لعل المعسكر الاخر يدرك انه يعرض نفسه — بتصلبه — لمواجهة يصعب حصرها . ثم ان الجبهة « الرسمية » كانت قد توطدت والحكومات كانت قد احاطت المقاومة بشباك من الف لون ، بحيث ثبت ان المقاومة لن تتمكن من تجاوز النطاق الفلسطيني وان « هانوي » العربية حلم بعيد المنال .

اما اليوم فان المزاوجة السوفياتية بين الدعم العسكري لبرجوازيات الدولة والمساومة السياسية مع الامبريالية قد بدات تعطي اكلها . لذا عادت البرافدا — بعد ان تاكدت معارضة المقاومة الفلسطينية للقبول المصري — السوفياتي بمشروع روجرز — تتحدث من جديد عن « الاتجاهات المتطرفة » في المنطقة العربية (عدد الخميس ٣٠ تموز) . هذا اولا . ثم ان المندوب الصهيوني في الامم المتحدة — وهو البخيل بالكلام عن التنازلات العربية — السوفياتية — لم يجد مناصا من الاعتراف بان الاتحاد السوفياتي قد قام بتنازلين في المحادثات الرباعية : الاول انه اخذ يدعو الى حالة « صلح » او « سلام » بين العرب واسرائيل paix بالفرنسية ، وهي تعني الامرين) بعد ان كان حتى عهد قريب يكتفي بالدعوة الى انهاء حالة الحرب . والثاني انه اخذ يرى « ان على الدول العربية المجاورة لاسرائيل ان تمنع القوات غير النظامية من جعل اراضيها منطلقا للقيام بعمليات ضد اسرائيل » (من تصريح ليوسف تكواه نقلته وكالة الصحافة الفرنسية في ١٨ تموز) . هذا ثانيا ، ثم ان اخر مشروع سوفياتي للسلام نشرته الصحافة العالمية ، يقترح « منح » الضفة الغربية للفلسطينيين والشروع في « برنامج مساعدة » لهم والسماح « لبعضهم » بالعودة الى الدولة الصهيونية. هذا ثالثا .

صفوة القول اذن ان المقاومة الفلسطينية « اتجاه متطرف » لانها تعارض « الصلح » او « السلام » مع اسرائيل ، لذا فان على الدول العربية المعنية ان تجمدها (او ان تسحقها اذا رفضت التجميد ؟) . اما حقوق الشعب الفلسطيني فهي اقامة دولة (١) في الضفة الغربية وعودة « البعض » من ابنائه الى فردوس الاستعمار العنصري .

تلك هي — في ترابطها — عناصر الموقف السوفياتي الفعلي من قضية الشعب الفلسطيني ومقاومته ، وهو موقف لا يحتاج الى ذرة واحدة من التعليق .

خاتمة

ما دام ميزان التقدم والتراجع في موقف الاتحاد السوفياتي من قضيتنا ، رهنا بميزان اخر هو ميزان التقدم والتراجع في موقف حليفه (اي برجوازية الدولة المصرية) افلا نكون قد تجنينا على الاتحاد السوفياتي ؟ افلا نكون قد اخطانا الجهة التي ينبغي ان يوجه اليها النقد . فحملنا الاتحاد السوفياتي اوزار النظام الناصري ؟ لا شك

— البقية على الصفحة — ١٥ —

١ — لا بد من القول ان الاتحاد السوفياتي قد تأخر كثيرا في العثور على هذا الحل . فان خيال وزير العمل الصهيوني ايغال الون، قد ابدع هذه الدولة في الضفة الغربية قبل ساسة موسكو بأكثر من عامين .

وثيقة هامة عن لقاء غولدمان – الحسن الثاني

بعد تحقيق التسوية السلمية المغرب مؤهل لأن يكون حقل تجارب لتعاون اقتصادي عربي – اسرائيلي

رسالة من العفيف الاخضر :

المعلومات التي أقدمها لقراء الحرية مترجمة حرفيا عن « أحداث ومنظورات » (الصادرة بتاريخ ٢–٧–٧٠) عدد ١٣٢٨ وهي نشرة يومية تصدر بالفرنسية في باريس لكنها لا تباع في الاكشاك . وليس بمقدور أي أحد الاشتراك فيها . الاشتراك السنوي يكلف ١٤٤٥ فرنك جديد . ونصف السنوي ٨١٠ ف.ج وترجمة كتاباتها ممنوعة منعا قطعيا الا باتفاقات خاصة . (لسنا ندري ماذا ينتظرنا وينتظر « الحرية » من خرق هذا الامر) !.

انها نشرة مخصصة اساسا لخبراء الشركات الكبرى والاحزاب البورجوازية والدولةووزارةالخارجية والمخابرات . باختصار انها من نوع المجلات شبه السرية التي تثقف بها الطبقة السائدة قيادة اركانها وكوادرها الاساسية لتكون اكثر كفاءة على فهم الاحداث الصحيحة والتنبؤ بمنظوراتها المحتملة .

نص الوثيقة

قبل ان تعلق الصحافة الفرنسية والعالمية على المقابلة المظيمة الاهمية بين الحسن الثاني والدكتور جولدمان .. اثارت هذهالمقابلة اقصىاهتمام العواصم العالمية ..

عندما انفردنا بين صحف العالم كله بكشف هذه المقابلة البالغة الاهمية ، والاولى من نوعها بين رئيس دولة عربية ورئيس يهود العالم ، اشرنا في نفس اليوم الذي كانت تجري فيه بسرية كاملة ، الى بواعثها الجوهرية (أ. م. ٢٥ حزيران) .

– محاولة الملك الحسن للظهور بسرعة وفي المقدمة على مسرح الشرق الاوسط لحل مشاكله الداخلية (علامات التشديد كلها من النشرة . ع. خ) وايضا لحل مشاكله على الصعيد السياسي والاقتصادي .

وبهذا المعنى فان قبول الحسن الثاني استقبال الدكتور جولدمان كان أيضا تمهيدا للخطاب الكبيرالذي سيلقيه الملك في ٩ تموز للانفتاح على الليبراليين المغاربة .

– هذه المقابلة كانت ايضا ، كما قلنا ذلكمنذ ٢٦–٦ . تتويجاللجهود الدكتور جولدمان لاتمام عملية تفكيك زمرة « الصقور الكبار »الاسرائيلية الماسكة حاليا بالسلطة في اسرائيل والتي تسد الطريق امام كل جهد عالمي يبحث بفعالية عن حل وسطي للنزاع .

لقد ظهر منذ يوم الاثنين (٣٠–٦–٧٠ انظر أ. م. لهذا اليوم) بان الولايات المتحدة الامريكية ، او على الاقل ، وزارة الخارجية الامريكية كانت تدعم بدون تحفظ فكرة لقاء جولدمان – الحسن ، بنية الحصول ايضا في النهاية على اشاعة الليبرالية في الطاقم الاسرائيلي الحاكم وذلك باقصاء السيدة جولدا مايير وزمرة العتاة التي تحيط بها .

لكن يجب ايضا ان نعتبر لقاء جولدمان – الحسن الثاني لم يكتف فقط بتقدير واحصاء المخاطر التي تهدد الجميع بسبب غياب تسوية ازمة الشرق الاوسط ، وبالاخص جذرية الجماهير التي نشأت عنها والتي تهدد الانظمة المعتدلة العربية في صميم وجودها .

تفيد المعلومات التي وصلتنا بانه تم بحث مسائل اخرى خصوصا مشكلة العملية الاقتصادية الاسرائيلية – العربية في عالم عربي في طريقه الى استعادة السلام .

مساعدة امريكية – يهودية للمغرب

تفيد معلوماتنا ايضا بان الدكتور ناحوم جولدمان ، رئيس يهود الشتات بعد محادثاته مع الحسن ، ووزيره الاول قد تحادث طويلا مع الدكتور بن زاكن وزير البريد سابقا في اول حكومة مغربية وهو نفسه يهودي الدين .

ومن جهة اخرى فقد عرضت على ملك المغرب مساعدة اقتصادية ضخمة من طرف يهود العالم والولايات المتحدة الامريكية لمساعدة المغرب علىتذليل المصاعبالاقتصادية والبنيوية التي تتأزم يوما بعد يوم .

وملك المغرب من جهته ، على استعداد ليعلن ، في الوقت المناسب، بأنه ليس «معاديا للصهيونية » منذ ان يصبح النزاع العربي – الاسرائيلي في طريقه الى حل سلمي.

اذا كانت المعلومات التي وصلتنا صحيحة ، وهي من نفس المصادر التي سمحت لنا باعلان لقاء الحسن الثاني – جولدمان – دانيال فأن الملك الحسن على استعداد ليوجه نداء لكل يهود العالم لاغرائهم بالعودة الى المغرب ، ضامنا لهم المساواة في الحقوق وبالاخص حق الاقامة . وهذا النداء سيوجهه الملك ايضا الى رؤوس الاموال اليهودية الانجليزية والامريكة بالاخص .

وهكذا فأن المغرب يمكن ان يصبح حقل تجارب لتعاون اقتصادي عربي – اسرائيلي ، عندما تأخذ الحرب العربية – الاسرائيلية تطريقها الى التسوية ، بفضل الدعم الحاسم ليهود العالم .

اذا نجحت هذه التجربة فأنها ستمتد الى البلدان العربية الاخرى وتدفع الى حلبة التنافس يهود العالم ، الدوائر المالية الغربية والمساعدة السوفياتية لرفع مستوى اقتصاد البلدان العربية .

هذه التجربة ستسمح في النهاية بارساء قواعد سوق مشتركة في الشرق الاوسط حيث ستتحالف العبقرية المالية ليهود العالم مع ثروات المنطقة في المواد الخام واليد العاملة لاستثمارهما لخير الجميع مع الاحتفاظ المرن بالمصالح الغربية الاقتصادية والسياسية .

وهكذا ، بفضل الجهود التي بذلها الدكتور ناحوم جولدمان والجهود التي بذلتها بعض الدوائر الامريكية مستغلة الرغبة المنسوبة للسوفيات وفحواها عدم الرغبة في استمرار الوضع الراهن في الشرق الاوسط خوفا ، من طرفهم هم أيضا ، من مخاطر أن تصبح الاوضاع العربية جذرية ، فأن رحلة البحث عن طريق جديدة سلمية تبدأ من المغرب .

تعليق

قد ننشر قريبا في الحرية نص محادثة هامة اجريناها مع ثوري مغربي تلقي مزيدا من النور على خلفيات هذا « الانفتاح »

ع . خ .

كل الدلائل تشير الى ان اقصاء جولدا ماير وزمرتها الدوجماتية المتمسكة بضم أراض عربية جديدة واسعة يشكل مرحلة اساسية على طريق الحل السلمي .

قد يبدو عجيبا لكن الدلائل تشير ايضا الى أن موشي دايان هو رجل صفقة السلام بين دولة اسرائيل والدول العربية . ومنذ مدة قليلة بدأ بعض كبار المعلقين الاجانب يتحدثون عن « دوجول اسرائيلي » : ماضيهالصهيوني « المجيد » ، شخصيته القوية ، عداؤه الفطري للعرب ، ترشحه لكسب ثقة الاسرائيلي العادي كما تسهل عليه اقناع المؤسسة العسكرية المتعلقة بالحدود الراهنة لاسرائيل نصف الكبرى .. بضرورة توقيع « السلام » بمكاسب ترابية محدودة او حتى بدونمكاسب ترابية .. لكن بمكاسب سياسية ساحقة : « حدود امنة ، معترف بها ومفتوحة » و « علاقات ديبلوماسية واقتصادية » وهي بيت القصيد في جل تصريحاته تقريبا .

كما يمتاز دايان ، على حد قول نوفيل ابسرفاتور – صحيفة م. دانيال – ، بقوة خياله التي تجعله اقدر على ادراك مصالح اسرائيل الحقيقية في السلام لا في المكاسب الترابية .

طرحت نوفيل ابسرفاتور – في عددها ١٩ – ٧ – ٧٠ – السؤال التالي على م. لاكوتير ، الخبير في الشؤون العربية والاسرائيلية اثر عودته قريبا من رحلة « استطلاع ودراسة » قام بها مع مجموعة من الصحفيين الفرنسيين « اصدقاء » العرب الى اسرائيل :

لنتحدث عن الجنرال دايان الذي لم تكونوا بعيدين عن اعتباره قائدا فاشيا ؟

اجاب كلود روا : « ... » دايان ذكي ، مفتوح ، لقد بدا لي كوطني اسرائيلي يسعى لتامين مستقبل بلاده . بمعنى انه نقيض هؤلاء الاسرائيليين الذين يكررون : « سنظل نحن الاقوى لعدة سنوات ، او لعشرات من السنين . فلماذا ننسحب ؟ »

وأضاف م. لاكوتير : « بالقياس الى الاتجاه المحافظ بشدة الذي تمثله جولدا مايير حصل لدينا الانطباع بان موشي دايان بصدد البحث عن فكرة تقوم على فرضية المفاوضات مع مصر ، وعلى ضرورة التعايش السلمي بين اسرائيل وفلسطين عربية جديرة بهذا الاسم . فلسطين لا تكون منطقة مستعمرة ، ولا تكون دولة صغيرة ، بل فلسطين قائمة على ضفتي نهر الاردن .

محادثتنا مع دايان لا يجب ان تنشر ، لكننا نعتقد اننا لا نخون هذا التعهد اذا تكلمنا عن هذه الرؤيا التي يمتلكها بخصوص فلسطين يمكن معها لاسرائيل ان تتعايش سلميا . من هذه الرحلة ، وبالاخص من محادثاتنا مع موشى دايان يبقى لدينا الامل في حل سلمي ممكن » .

من الجانب العربي يبدو ان الامور تتطور بسرعة لم تكن في حساب الكثيرين : فامام تصاعد الخسائر المصرية على القنال تحت القصف الكثيف والمركز لطائرات العدو : تذكر الاكسبريس ٢٠ – ٧ – ٧٠ بان مستشفى قصر العيني بالقاهرة يتلقى يوميا فوجا من الجنود الجرحى . اما مراسل « لوس انجلس تايمس » من القاهرة فيؤكد بان ٤٠٠ جريح وقتيل سقطوا في شهر نيسان و ١٠٠٠ في ايار واكثر من الف في حزيران . وبالاخص امام « خطر » تصعيد الصراع بين المقاومة والانظمة العربية و « خطر » صعود الجماهير المسلحة علىمسرح التاريخ كقوة سائدة .

لوحة الانقاذ من كل هذه « الاخطار » هي الحل السلمي . فقد نشرت لوفيغارو – ٢١ – ٧ – ٧٠ – ، الموالية عادة للسياسة الاسرائيلية ، رسالة من مراسلها من واشنطن يؤكد فيها بان الحكومة الاميركية تعلم تماما بان عبد الناصر ، على اثر المشاورات مع القادة السوفيات ، سيعلن رسميا وقريبا جدا بانه مستعد لقبول الخطوط الكبرى لـ « مخطط روجرز » . وتعلق نفس الجريدةفي مكان اخر بان هذا القبول سيكون بـ « نعم » و « لكن » : نعم للانسحاب ، لكن من كل الاراضي المحتلة ، نعم لهدنة ٩٠ يوما لكن لا لمناطق ٢٠ كلم عزلاء على ضفتي القنال ،

نعم لعودة يارينغ لكن لا للمفاوضات وجها لوجه . ويختم المعلق قائلا : لقد اكدنا ١٠٠ مرة بان الاسبوع القادم سيكون هاما بالنسبة للشرق الاوسط . لكن هذا التاكيد يبدو هذه المرة صحيحا . »

ع . خ .

اللقاء التاريخي

بين الجزائر والمغرب والسعودية

رسالة من الجزائر :

ننشر مقتطفات من مجلة « الجيش » اللسان المركزي للجيش الجزائري عدد شهر تموز واذا كانت المقتطفات تعلق على نفسها بنفسها ... خصوصا فقرات البيان المشترك مع السعودية . الا أن المرء لا يستطيع الا أن يلاحظ الى أي مدى تسعى البيروقراطية العسكرية الجزائرية الى الارتباط الاقتصادي والسياسي بالانظمة الرجعية التقليدية لا فقط المجاورة وأيضا البعيدة .. لا فقط العربية بل والاسلامية أيضا .

ويرى القارىء كيف ان البيان المشترك الجزائري – السعودي يثني على : « الجهود التي بذلها العالم الاسلامي في سبيل انقاذ مقدساته في فلسطين المحتلة » .. أية جهود ؟ كيف ومتى وماذا انقذ هذا « العالم الاسلامي » من مقدسات في فلسطين المغدورة من الجميع ؟

ان الفرق بين بومدين ٦٣ وبومدين ٧٠ يبدو مذهلا . لقد صرح بومدين في ربيع ١٩٦٣ الى لطفي الخولي مبعوث الاهرام حينذاك : « بان الثورة الجزائرية ، ككل ثورة ، تختنق داخل حدودها ، وعليها ان تتخطى الحدود لتحمل رسالة الثورة ضد الانظمة المتعفنة المجاورة والبعيدة . »

بعد ٧ سنوات فقط يكيل بومدين وصحافته الرسمية المديح لهذه الانظمة المتعفنة بالذات .

ويرى أيضا كيف ان بومدين يدعم بدون تحفظ مساعي السعودية لتوحيد امارات الخليج العربي . والمعروف ان السلطة الجزائرية رفضت حتى الان تمكين الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل من فتح مكتب لها بالجزائر . وما زالت تعترف بالامام غالب الاقطاعي – الديني – العشائري عميل السعودية كممثل رسمي للحركة الثورية في الخليج . وفي نفس البيان رحب الجانب الجزائري بـ « وحدة اليمن » الذي اصبح اماميا بدون امام . وهي « وحدة » نسجت خيوطها السعودية للتفرغ لقتال الحركة الثورية النامية في الخليج .. ولعزل ثم اسقاط السلطة الوطنية في جنوب اليمن التي لمحت ايران مؤخرا للتدخل فيها اذا رات « ان الخليج مهدد » بخطر خارجي .!

تحول تاريخي !

تحت هذا العنوان تحدثت مجلة « الجيش» عن لقاء بومدين – الحسن الثاني ، فقالت : « تشهد منطقة المغرب العربي احداثا هامة وتحركات ذات ابعاد مختلفة . اللقاءات على مختلف المستويات والاتفاقات التي تعقد فيشتى الميادين ، والنشاطات المتواصلة كلها تدلعلى الرغبة العميقة المشتركة لدى قادة هذه المنطقة في التخلص من رواسب الماضي باسرع ما يمكن والتطلع للمستقبل بثقة واطمئنان . في هذا الاطار تم اللقاء التاريخي بين الرئيس بومدين ، رئيس مجلس الثورة ، ورئيس الدولة ، ورئيس الحكومة ووزير الدفاع وجلالة الملك الحسن الثاني . وقد ظهرت اهمية اللقاء في النتائج التي اسفر عنها « ... » حيث فتح ابواب التعاون على مصراعيها . وهو ما كانت تامله الثورة الجزائرية خصوصا منذ انتفاضة ١٩ حزيران ١٩٦٥ ..

بومدين وفيصل أثناء لقائهما

وقد ركزت تعليقات الصحف الاجنبية على الواقعية والمسؤولية التي تحلى بها رئيسا الدولتين . « ... » واهتما بالعمل على قيام تعاون صادق بين البلدين بما في ذلك تاسيس الشركات المختلطة واقامة المشاريع المختلفة . ومن ذلك الاتفاق على تكوين شركة مغربية – جزائرية لاستثمار منجم غاز جبيلات .

يجيء الان لقاء تلمسان مع زيارة الرئيس بومدين للمغرب وابرام معاهدة حسن الجوار التي تعتبر خطوة رائعة اولى فيما ستشهده المنطقة من تحرك . كما عززت بزيارة الاخ بوتفليقة لموريتانيا وليبيا وتونس ، حيث تم الاتفاق على مشكلة الحدود . وحبذا لو قام مثل هذا التعاون بين دول الجزيرة العربية « ... » التي ظلت في نزاع مستمر .

لقاء تلمسان وما سبقه وما يلحقه يعدتجربة فريدة ومثل يحتذى للدول العربية ودولالعالم الثالث . »

دولة جديدة فوق الرمال !

تحت هذا العنوان تحدثت نفس مجلة الجيش الجزائري عن السعودية ، فقالت : « هذه المملكة هي من صنع عبد العزيز ال سعود الذي صنع من البدو الذين لم يكن لهم مفهوم للدولة ولا للنظام ولا للشعب مواطنين ، وحتى المفاهيم الاسلامية السمحة قبل قيام المملكة كانت خرافات وبدعا . ولما جاء ع. ال سعود اشاع روح المعرفة وطلب العلم وقضى على الخرافات ، وعلى هذه الاسس شيد الدولة العربية السعودية الجديدة التي اصبحت دولة عصرية يسودها القانون والاستقرار . اما الملك فيصل فقد انتقل بالبلاد الى مرحلة نوعية جديدة آساسها : تحقيق العدالة الاجتماعية لكل افراد الشعب . وتبني اسسا جديثة للحكم ، وارساء قيم المساواة بين جميع المواطنين . وجعل مسؤولية الحكم شورى بين ايدي الجميع ، وللملك فيصل نظرية جديدة يمكن تسميتها بـ « المنهج الفيصلي » وتتلخص في هذه النقاط . ١ – ضمان مجانية التعليم في جميع مراحله . ٢ – مجانية الطب والعلاج لكل مواطن . ٣ – تحرير المواطن من الفقر . ٤ – ضمان الدولة للعامل ضد البطالة الكلية والجزئية » .

« وقد لعبت المملكة السعودية وما زالت دورا هاما في العالمين – العربي والاسلامي – وهي اليوم الى اهمية دورها السياسي في شبه الجزيرة العربية وخصوصا الخليج العربي ، فانها تدعم البلدان المحاربة ضد السيطرة الاجنبية وخاصة فلسطين ، كما قدمت لنا اثناء ثورتنا الكبرى مساعدة كبرى » .

البيان المشترك الجزائري – السعودي

« استعرض الجانبان العلاقات الثنائية بينهما وابديا ارتياحهما لما تتسم به من روح المودة والاخاء . واتفقا على تطويرهما وتنميتهما وذلك بترجمتها الى اتفاقات عملية تشمل جميع المجالات وبالاخص التنسيق بين الدولتين في ميدان البترول . »

الموقف من الثورة الفلسطينية

« يطالب الجانبان بوجوب توحيد العمل الفدائي الفلسطيني في جبهة موحدة متماسكة كشرط اساسي لتصعيد المعركة « ... » وبهذا الصدد يشيد الجانبان بالجهود التي يبذلها العالم الاسلامي في سبيل انقاذ مقدساته في فلسطين المحتلة » !

الوضع في الخليج واليمن

« وقد استعرض الجانبان الوضع في الخليج فأشادا بالجهود التي بذلت من اجل الحفاظ على عروبة اماراته والعمل على تحقيق الاتحاد بين هذه الامارات العربية ، وكذلك في اليمن الشيء الذي سيؤدي ان شاء الله الى احلال الامن في اليمن والاستقرار والتآخي في هذا الجزء العزيز من الوطن العربي .

شؤون محلية

تطورات إنتخابات رئاسة الجمهورية محكومة بمخطط "الحل السلمي"

أميركا تنصح بمرشح يستطيع عزل الجماهير الوطنية عن حركة المقاومة

ادلة كثيرة تبرز باستمرار على ازدياد ارتباط الاطار الذي تجري فيه معركة انتخابات رئاسة الجمهورية بالمخطط الذي تنفذه الدول الكبرى ، بالاعتماد على الانظمة العربية العاجزة ، من اجل تصفية القضية الفلسطينية نهائيا والسير في طريق الاعتراف بدولة الاغتصاب الصهيوني وعقد الصلح معها .

وقد ازداد تاثير هذا المخطط ، خصوصا ، بعد الانتقال الى مرحلة جديدة وخطيرة من مراحل تنفيذه التي تجلت في موافقة كل من عبد الناصر والملك حسين وغولدا مائير على المقترحات الاميركية المتبناة من قبل الإتحاد السوفياتي ، واستعداد الاطراف المعنية لمباشرة المفاوضات في ظل وقف اطلاق النار .

ومن الواضح ان « الحل السلمي » ، الذي تعمل له الدول الكبرى وتلهث وراءه الانظمة العربية العاجزة ، يتطلب ان يقوم في لبنان حكم قوي متماسك قادر على الاضطلاع باعباء تطبيق « الحل السلمي » مع ما يفترض ان يواجهه من مقاومة عنيفة من جانب حركة المقاومة الفلسطينية وقطاعات واسعة من الجماهير اللبنانية المتعاطفة معها . وتمثل المقاومة في لبنان حاليا ، سواء بقواتها الضاربة في القواعد المتقدمة على الحدود مع العدو ، ام في المخيمات العديدة المنتشرة في مختلف المناطق من الجنوب الى الشمال ومن بيروت الى بعلبك ، ام في الاحياء الوطنية في المدن والجماهير المؤيدة في المناطق ، تمثل هذه الحركة احد مراكز التاثير المهمة على الحياة السياسية اللبنانية.

وفي ضوء هذه الحقيقة كان لا بد للقوى الدولية والعربية الضالعة في تنفيذ مخطط الحل السلمي من اعادة النظر في موقفها من عملية اختيار الرئيس الجديد و « المواصفات» التي ينبغي ان يتحلى بها في هذه المرحلة .

منذ اكثر من عام كان ثمة قرائن كثيرة تشير الى ان الولايات المتحدة وجدت ضالتها في القوى الشهابية بمختلف قطاعاتها ولا سيما في الرئيس السابق فؤاد شهاب . ويبدو ان الدوائر الاميركية كانت تنطلق في موقفها هذا من جملة عوامل في مقدمتها كون الرئيس السابق يستند الى قوى سياسية ومؤسسات اخرى نافذة هي ، في ظل توزع القوى الداخلية الراهن اشد تماسكا من سواها واكثرها قدرة على الحكم وتنفيذ ما يطلب منها بفضل « الفضائل » التي تتمتع بها .

ولكن هذه الصورة لم تلبث ان اهتزت بشدة عندما دفع بالقوى الشهابية بمختلف قطاعاتها واجهزتها النافذة الى معارك مواجهة دامية مع حركة المقاومة الفلسطينية والجماهير اللبنانية المساندة لها اتخذت طابعا صارخا في تصديها لتصفية حركة المقاومة بالرصاص والاعتقال وتوجيه « الانذارات » اليها للجلاء من الارض اللبنانية بهدف ضمان « الحدود الامنة » للعدو . وقد كانت الدولة اللبنانية تحرص على محاولة البقاء خارج حلبة « الصراع » العربي — الاسرائيلي على اساس ان لبنان لم يشترك في حرب حزيران ١٩٦٧ ، وبالتالي فهو لا يريد ان يؤدي وجود فصائل المقاومة في منطقة الجنوب الى تغيير هذا الوضع مع الدولة الصهيونية .

ولكن امل النظام اللبناني باجلاء فصائل المقاومة — وكانت انذاك لا تزال محدودة الفعالية سواء من ناحية الحجم العددي ام التسلح — سرعان ما انهار نتيجة الصدامات الدامية المتلاحقة . وقد انحسم الموقف بعد معارك تشرين الماضي التي انتهت بتوقيع « اتفاق القاهرة » بين المقاومة والسلطة . كما ان رئيس الجمهورية الحالي اضطر تحت ضغط الاحداث الى التراجع عن « مبادىء » رسالته الشهيرة الى اللبنانيين التي اعلن فيها باسم النظام اللبناني — وخصوصا باسم القوى الشهابية النافذة التي تصدت لحركة المقاومة — بان الدولة ترفض بصورة قاطعة اي شكل لوجود حركة المقاومة في لبنان وعازمة على انهاء هذا الوجود بمختلف الوسائل .

وهكذا فان حلم الدوائر الشهابية — التي حظيت بدعم كل القوى الرجعية واليمينية ، من حزب « الوطنيين الاحرار » الى «الكتائب» الى « الكتلة الوطنية » وغيرها — بالقضاء على حركة المقاومة نهائيا قبل انتخاب الرئيس الجديد قد انهار . وتحملت الدوائر الشهابية، بشكل خاص ، وزر الدماء الفلسطينية واللبنانية التي سفكت . وكان من نتيجة ذلك ان اصيبت « شعبية شهاب لدى الجماهير الاسلامية المتاثرة قطاعات واسعة منها بالناصرية ، بنكسة شديدة . وبالمقابل لم يستطع شهاب ان يعوض هذه الخسارة عن طريق استمالة قطاعات من السكان المسيحيين التي بقيت رغم ترحيبها بمحاولات ضرب الفدائيين ملتفة حول اقطاب الحلف الثلاثي : شمعون واده والجميل .

وكانت اخر محاولات الدوائر الشهابية تنفيذ مخطط ضرب حركة المقاومة قبل انتخابات الرئاسة ، عندما افتعلت احداث اذار الماضي في الكحالة وتل زعتر وبرج البراجنة وبيروت، وحاولت اعطاءها طابعا طائفيا ، ولكن هذا المخطط مني بالفشل ايضا .

وهناك عدة ظاهرات من المفيد الاشارة اليها في هذا الصدد .

فقد دابت مصادر مطلعة على تطورات الوضع في الشرق الاوسط خلال الفترة الاخيرة على الاعلان ، رغم كل النشاط الذي كان يقوم به المتحمسون لاعادة انتخاب فؤاد شهاب — الذي كان يبدو اكثر المرشحين حظا بالنجاح — على التاكيد بلهجة الواثق ان الرئيس السابق لن يعاد انتخابه .. السفير السوفياتي قال ذلك لاكثر من نائب وصديق .. والحزب الشيوعي الذي كان قبل اكثر من عام يتعاون مع الدوائر الشهابية ، عاد منذ مدة وخصوصا بعد حادثة « الميراج » الى معارضة الشهابية منسجما في ذلك مع كمال جنبلاط الذي لم يفتا ايضا يعلن بان شهاب لن يعود.. وكميل شمعون قال ذلك ايضا وفعل مثله بيار الجميل . واخرون نقلوا عن لسان السفير الاميركي في الشهور الاخيرة مثل هذا القول .

وفي الاسبوع الماضي نشرت احدى الصحف اليمينية المطلعة على التطورات السياسية في المنطقة بانه جرت مباحثات اميركية مصرية حول انتخابات الرئاسة اللبنانية — وكان ذلك غداة موافقة عبد الناصر على المقترحات الاميركية — وان الفريقين يريان بانه ينبغي تمكين شخص اخر غير شهاب من النجاح ، وذلك لان البلدين يريان بان عودة شهاب يمكن ان تؤدي الى اثارة « معركة جانبية » تضر بالمساعي الجارية لتسوية النزاع العربي — الاسرائيلي بالطرق السلمية .. كما ان زيارة رشيد كرامي المفاجئة والسريعة للقاهرة في الاسبوع الماضي جرت ضمن هذا الاطار .

ولقد صرح كرامي عقب عودته بان هدف الزيارة كان ابلاغ عبد الناصر رسالة تاييد من حلو لموقفه بقبول المقترحات الاميركية .. والحقيقة ان ذلك هو احد جوانب اهداف الزيارة . وهناك جانب اخر اساسي هو بحث موضوع انتخابات الرئاسة والمرشح الذي يمكن ان توافق عليه القاهرة .

وفي هذا الاطار لتسلسل الاحداث يمكن تفسير اقدام فؤاد شهاب مساء الثلاثاء الماضي على الاعلان رسميا بانه قرر عدم ترشيح نفسه لرئاسة الجمهورية . ومن المفيد الملاحظة في هذا الصدد بان هذا الاعلان جاء فقط بعد ٢٤ ساعة من عودة كرامي من القاهرة حيث اجتمع مع عبد الناصر.

وبالطبع ثمة اسباب عديدة حملت الرئيس السابق على هذا الاعلان ، الذي لم يصدم من يعتبره مناورة وبانه ليس قرارا نهائيا . ذلك ان عجز الدوائر الشهابية المتحمسة عن ضمان الاصوات الاكيدة والكافية لفوزه ،رغم الجهود المضنية التي بذلتها حيث لم تتورع عن استعمال كل الوسائل من الضغوط الى الاغراءات الضخمة من اجل هذه الغاية ، هو ايضا من العوامل المهمة التي حملت شهاب على اعلان قراره . كذلك لعبت حملات خصومه ومعارضي عودته من زعماء الاقطاع السياسي (جنبلاط ، شمعون ، اده ، سلام ، الاسعد الخ ..) دورا في بلوغ هذه النتيجة .

ولكن حتى هذه العوامل ليست بعيدة عما سبق التنويه به من رغبة الدول الكبرى والانظمة العربية العاجزة في ربط معركة انتخابات الرئاسة باطار تنفيذ مخطط « الحل السلمي » للقضية الفلسطينية .

والواقع ان ضلوع الدوائر الشهابية جميعا في محاولة تنفيذ المؤامرة المستمرة ضد حركة المقاومة ، ادى الى وضع شهاب ، (الذي يعتبر الموجه الاساسي لتحركاتها) في مركز الصدام المباشر مع حركة المقاومة والجماهير المؤيدة لها . وهكذا فقد استهلك رصيد فؤاد شهاب في المعارك الفاشلة لتصفية المقاومة بينما كان مقدرا ، في نظر بعض القوى الخارجية ، ان تحقق هذه المعارك النجاح.

واذا ما اخذنا في الاعتبار العوامل المستجدة وذلك على ضوء خطاب عبد الناصر في ذكرى ٢٣ تموز وموافقته على الحل السلمي للقضية الفلسطينية ، لاتضحت امامنا الصورة بشكل افضل . ذلك ان الرغبة في استخدام رصيد عبد الناصر الشخصي في اوساط الجماهير الوطنية من اجل تطويق حركة المقاومة الفلسطينية وعزلها ليست بعيدة عن تفاصيل تنفيذ مخطط محاولة تمرير « الحل السلمي » .

من كل ذلك يتبين ان الذين يمسكون بالخيوط يرون بان عودة شهاب الذي ارتبطت باسمه المجازر الدامية ضد حركة المقاومة والجماهير اللبنانية المناصرة لها ، لا بد ان يؤدي الى « معارك جانبية » من شانها ان تؤذي «مسيرة الحل السلمي » . ومن هنا يتضح مغزى الحرص الذي تبديه اميركا وشركاؤها على العمل لاختيار مرشح اخر — يمكن ان يكون شهابيا او لا يكون — يتصف بـ « الاعتدال » والعلاقة الطيبة بالناصرية . فمثل هذا الاختيار من شانه ، وفقا لحسابات العاملين لتمشية «الحل السلمي»، ان يؤدي الى النجاح في عزل قطاعات من الجماهير الوطنية، المتاثرة ناصريا ، عن حركة المقاومة او تحييدها على الاقل وذلك في ضوء ما احدثته خطوة القاهرة من تاثير على الصورة التي في اذهانها عن حركة المقاومة والاوهام عن امكانية تحقيق « الانتصار » بالطرق الدبلوماسية .

ولم يعد خافيا الان ان النظام اللبناني بدأ يراهن على محاولة عزل الجماهير الوطنية المتاثرة ناصريا عن حركة المقاومة . وبدات الاجهزة فعلا في استغلال هذه العوامل الجديدة من اجل تحريض قطاعات وطنية تحت ستار الدفاع عن عبد الناصر . كما ان هذه الدوائر الشهابية ليست بعيدة عن الحملات التي بدأنا نشهدها من اجل رفع الصور وشعارات التاييد لعبد الناصر في الشوارع والاحياء .

كذلك ان اختيار كلمات هذه الشعارات انما جرى وفق مخطط مدروس يلحظ في الاختيار تهيئة الاذهان شيئا فشيئا لتقبل « الحل السلمي » . وقد تركزت معظم الشعارات التي علقت على تمرير كلمة « السلام » . ومن الامثلة على ذلك : « نحن معك يا جمال سلما شئت ام حربا » و « عاش عبد الناصر بطل العرب والسلام » و « عبد الناصر يسعى للسلام لا للاستسلام » الخ ..

وثمة بوادر اخرى عميقة المغزى صدرت عن شرائح تعمل بوحي الاجهزة لاستقرار عناصر من المقاومة تحت ستار الدفاع عن عبد الناصر .

والواقع ان مثل هذه الفرصة الذهبية لا يمكن الا ان تستغلها الى الحد الاقصى جميع القوى الرجعية والعميلة العاملة بوحي مخططات الحل السلمي .

لقد اثار اعلان شهاب عزوفه عن ترشيح نفسه بلبلة في صفوف القوى والاوساط الشهابية المختلفة التي كانت تركز جميع حساباتها على اساس ان عودة الرئيس السابق اصبحت مضمونة . وقد عكست

— البقية على الصفحة — ١٥ —

بقلم : حسن فخر

بيان شهاب بالانسحاب

حكم برلماني بالمبايعة ؟

خلال الاسبوع الذي سبق بيان الرئيس السابق ، فؤاد شهاب ، بالانسحاب من معركة رئاسة الجمهورية ، كانت كل الامور تشير الى اعادة انتخاب الرئيس السابق دون عراقيل هامة فعلا .

١ — فالكتل النيابية التي تدعم هذه العودة وتعمل لها لم تخسر واحدا من اعضائها طوال الاشهر الماضية والتي شهدت بداية الاعداد لمعركة الرئاسة . بل انها استقبلت عددا من النواب الذين تخلوا عن كتلهم الاولى وحلفائهم السابقين : فرغم علاقة طويلة ، ترك نائب صيدا معروف سعد طرف النفسال وجبهته ولاذ بحمى النهج اي بالذين يستطيعون تامين اعادة انتخاب النائب الصيداوي . ولحق بمعروف سعد بعض اصدقاء الحلف من امثال نائب الكحالة ، وبالطبع لم ينقطع الحبل ... ففي جميع الكتل النيابية مرشحون للحاق بالموكب الشهابي ، القابض على زمام المناطق العسكرية ورخص توزيع السلاح ، والعلاقات الطيبة مع بعض السفارات المعنية .

٢ — والمعارضة لم تستطع الشروع بالاتفاق حول مرشح معقول ، حتى انها تستحق اطلاق صيغة المجمع عليها : فهي ليست معارضة ، بل « معارضات » . كما يقول الديغوليون عن اخصامهم السياسيين في فرنسا . وضمن كل جناح منها اجنحة . فالحلف الذي قبل ترشيح رئيس الكتائب بيار الجميل ، ينتظر الفرصة التي يستطيع فيها جناحه الشمعوني ان يعلن عجز الجميل عن متابعة معركة « الاجماع » التي كانت شرطا خفيا من شروط تاييد الجميل . وعميد الكتلة الوطنية ، ريمون اده ، لم يخف يوما عزمه على خوض معركة « الديمقراطية » ضد اي مرشح عسكري ، وذلك مع اقتناعه الكامل بأن العماد السابق ومؤسس الجيش ، مرشح . اما في الضفة الوسطية ، التي نعتت بالجدة لتستقبل « يساريا » عنيفا هو كمال جنبلاط ، فالخلافات معلنة : من تبني ترشيح سليمان فرنجية او حليفه كيروز ، الى تمسك جنبلاط ، باسم كتلته، بترشيح جميل لحود ، مع الاحتفاظ باسماء ممكنة عديدة ومتجددة — : فؤاد عمون، ادمون نعيم . وجدي الملاط ...

٣ — وفي الاسبوع الذي سبق البيان ، توالت « شهادات » تشيد بالرئيس السابق، صدرت عن جهات اقل ما يقال فيها انها معادية .. ففي الاحتفال بعيد السيدة في دير القمر ، وهو عيد يكاد يكون شخصيا ، اعلن كميل شمعون « احترامه » لمنافسه التقليدي ، واستبعد نسبة تصريح احد النهجيين لجريدة « الحياة » ، الى شهاب . وفي اليوم التالي صدرت جريدة « النهار » ، لتحمل في عرض صفحتها الاولى افتتاحية — رسالة الى « الرئيس العائد » ، تخاطب فيه رئيس الجمهورية الذي لابد منه ، الوحيد الذي يستطيع مواجهة « تحديات » السبعينات .. بينما تفتقت المعارضة التقليدية لعودة شهاب صوتها وتهديداتها ، لتكتفي بالتحديات الرياضية وبالمقارعة الخطابية ، كانت المعارضة الجنبلاطية تتراجع وتضمحل لتنحصر في جبهة وزير الداخلية ، وهي جبهة مفككة لا يامن زعيمها المفاجآت منها . فقد ارتكز جنبلاط في صعوده ومده السياسيين على وضع كانت المقاومة الفلسطينية عنصرا حاسما فيه . وارتدى اهميته كما اكتسب وزنه من حدة الصراع بين المقاومة في محاولاتها لفرض وجودها في لبنان ، والحكم اللبناني المرتبط بقوى معادية للمقاومة ، عدا عدائه العميق لها . ولكن ما ان دخل الصراع مرحلة الركود النسبي ، واتجه وجهة لا يلعب لبنان دورا هاما في تقريرها ورسمها ، حتى خفتت حاجة التحالف الحاكم الى الواسطة الجنبلاطية . وعاد جنبلاط الى حسابه النيابي العددي ، ولو مؤقتا . وبذلك خفت حدة المعقبة التي كان يرفعها جنبلاط في وجه عودة شهاب .

٤ — لكن العامل الاساسي والمقرر لم يكن داخليا ، بل خارجي ، كالعادة . فقد تغيرت ملامح الوضع العربي مع قبول الرئيس عبد الناصر بالمبادرة الاميركية . بذلك خف عبء المواجهة اللبنانية الرسمية — الفلسطينية ، بانتقال مركز الثقل فيها الى الاردن ومصر، وسوريا لاحقا . واصبح باستطاعة التكتل الشهابي ان يواجه القاعدة الانتخابية الناصرية بايد بيضاء — اذا نسينا دماء نيسان وتشرين واذار — . بل ان مواجهة المقاومة ، ببركة عربية ، اصبحت تفترض تحالف مدبري مجزرة الكحالة ومفتعلي واصف شرارة مع ناخبي عبد الله اليافي وشفيق الوزان ورشيد كرامي .

تضامن كتل النهج وتفكك المعارضة ، ركود الموقف الفلسطيني، انفراج الموقف العربي ، كلها امور كان يفترض ان تفتح الطريق واسعا امام عودة الرئيس السابق . لكن فؤاد شهاب اذاع بيانا يعلن فيه انسحابه من المعركة ، وذلك في الاسبوع الذي يفترض فيه ان يكون خاتمة المعركة .

ما هي طبيعة الانسحاب المعلن ؟

يقدم البيان الانسحاب بصفة شخصية : فالرئيس السابق ، بعد اشارته الى «المغفوط» التي تعرض لها بغية ترشيحه ، يؤكد على ممارسته ، وعلى نظرته الخاصة ، وعلى اسلوبه الخاص في العمل .

— لكن الصفة الشخصية مقرونة دون التباس بالحاجات الموضوعية : فممارسة الرئيس السابق ونظرته الخاصة ، الخ . لا تنفصل ، في البيان ، عن تطور الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

— اذا كان الانسحاب شخصيا ، فان العوائق دون الترشيح ليست شخصية : فهي ، في تعدادها ، المسائل التي حاول الرئيس السابق ، ولا سيما ازلامه من المثقفين والموظفين ، ان يربط حكمه بها طوال سنوات ١٩٥٨ — ١٩٦٠ . فالمؤسسات التي لم تعد تشكل اداة صالحة للنهوض بلبنان هي « الدولة الحديثة » التي انصب عمل السنوات الاولى من الحكم الشهابي على اعادة النظر بعملها ووظيفتها ورجالها . والقوانين الانتخابية هي ما لم يمسه الحكم الشهابي فعلا ، الا من زاوية توزيع الدوائر الانتخابية ، دون ان تتعرض لقاعدة الاقطاع السياسي — الطائفي — المحلي . مما عمل على استمرار التناقض بين الحاجات الادارية والاقتصادية الراسمالية ، من جهة ، وتخلف السلطة السياسية القائمة على قاعدة ضيقة، مفتتة ، لا تفسح المجال لبناء تيار وطني متماسك يستطيع تجاوز التناقضات الجانبية ، من جهة اخرى . اما النظام الاقتصادي الذي ياخذ عليه شهاب قيام الاحتكارات في كنفه ، فهو النظام الذي حاول بواسطة المصرف المركزي ، والانفاق الحكومي ، وصندوق الضمان ، ان يستبق ازماته المصرفية والانكماشية والمطلبية .

اي أن نقد شهاب للنظام ما هو الا امتداد لمشاريع شهاب نفسه في الفترة التي تولى فيها الرئاسة .

— يعلن بيان الانسحاب عن وسائل لتحقيق برنامجه ومشاريعه : « تركيز ديمقراطية برلمانية اصيلة صحيحة ومستقرة » في المجال السياسي » و « الغاء الاحتكارات » بحيث تتامن للجميع الافادة من عطاء الديمقراطية الاقتصادية والاجتماعية الحق » . هذه الوسائل التي تدفع باحد المعلقين السياسيين المقربين من الرئيس السابق الى وصف البيان بـ « الثورية » ، تتناقض شكلا مع الوضع الحالي للمؤسسات. لكن شهاب لا ينسى ان يحدد انه لا يتصور اعتماد هذه الوسائل الا في اطار احترام الشرعية . اي انه يطلب من المجلس النيابي الحالي ان « ينتحر » ليستطيع شهاب ان يبني نظاما اخر .

ماذا يعني هذا الموقف ؟

يلخص البيان المقتضب الذي بدا هواة المواقف التاريخية يطلقون عليه اسم « بيان ٤ اب» — على غرار نداء ١٨ حزيران (١) — يلخص البيان برنامج الشهابية ، ونظرتها الى الحكم ووسائله ، كما يلخص الصعوبات والتناقضات التي اصطدمت فيها ، وما زالت لم تتخطاها ، وهي صعوبات وتناقضات الفئات الاساسية من التحالف الحاكم .

فالحكم الشهابي كان جوابا على تفسخ البرلمانية اللبنانية . فقد اتضح طوال الخمسينات ان المجالس النيابية قد عجزت عن القيام باعباء سياسة اجتماعية واقتصادية تستجيب لحاجات بلد انتقل من اقتصاد تغلب عليه الزراعة ، وملاك الاراضي زعماء العائلات — الى اقتصاد يغلب عليه راس المال التجاري والمصرفي . كما ان هذه المجالس عجزت عن مواجهة التحولات السياسية العربية في المنطقة العربية ، وعلاقتها بالدول الامبريالية. فكانت ازمات ١٩٥٢ ، انتخابات ١٩٥٧ ، وحرب ١٩٥٨ الاهلية ، وانتخابات ١٩٦٠ .

لكن الشهابية ليست فقط نتيجة عجز النظام النيابي اللبناني ، اي العلاقات السياسية السائدة وصلتها بالمصالح الاجتماعية والاقتصادية . فهي ايضا نتيجة قوة هذا النظام ومقدرته على الاستمرار . فانتخابات ١٩٥٧ التي اسقط فيها كميل شمعون « الرؤوس » البرلمانية العريقة ، من كمال جنبلاط الى صائب سلام مرورا بالأسعد ، كانت عاملا اساسيا في قيادة هذه الزعامات لصدام ١٩٥٨ . وقد خرجت الزعامات من المعركة وقد تكيفت مع الشعارات الوطنية الجديدة ، واقامت صلات جديدة مع قواعدها الانتخابية .

لذلك كانت الشهابية جوابا متناقضا على ظرف متناقض .محاولة نقل مركز الثقل في السلطة الى الادارة وقمتها التنفيذية وذلك لتحديد سياسة تستطيع ان تتعالى على مصالح الدائرة الانتخابية ، وفي الوقت نفسه الابقاء على التمثيل السياسي الوحيد — الطائفي ، العائلي والمحلي — الذي يستطيع تجميد الصراعات الاجتماعية وتحريفها .

وقد انقضت السنوات الست من رئاسة شارل حلو في صراع بين الوجهين ، استطاع الاقطاع السياسي ، وقد طرات عليه تطورات ربطته اكثر فاكثر بالراسمالية التجارية — المصرفية، ان ينفر استقلال السلطة السياسية وادارتها . مما يجعل السلطة في وضع شبيه بالوضع الذي كانت عليه خريف ١٩٥٨ : فهي ازاء برلمان يشكو من عجزه المزدوج نفسه ، العجز عن القيام باعباء سياسة اقتصادية واجتماعية ، والعجز عن مواجهة التحولات السياسية العربية . فاذا كان شهاب يردد اراء معروفة ، فان التردد هو في الاوضاع التي يواجهها الحكم .

المخرج من العجز النيابي

اتى شهاب عام ١٩٥٨ الى الحكم نتيجة عجز البرلمان وقوته . لكنه انتهى اسير غلبة « اللعبة البرلمانية ». وها هو يعلن ، عشية انتخابات الرئاسة الاولى ، شروط عودة يتطلب تحقيقها ان يكسر القيد البرلماني وتحرر الادارة والسلطة من هذا القيد . ان يتوجه النداء . المؤسسة السياسية الفعلية الوحيدة في لبنان هي المجلس النيابي ، بينما المؤسسات الاخرى من احزاب ونقابات وادارة وروابط طائفية لا تملك التعبير السياسي الا مواربة . فهل يتوجه شهاب اليها ؟ احترام الشرعية يعني احترام اولوية البرلمان الطائفي .

لا يكتسب البيان — النداء دلالة سياسية فعلية الا اذا استطاعت فئة نيابية ان ترتجل نفسها تحت ضغط قوى غير برلمانية — الجيش ، المصالح العربية ، السفارات الاجنبية الضغوط الفئوية الداخلية — ممثلة « للاداة الصالحة للنهوض بلبنان » .

هذا ما اقترحه عبد الله اليافي عندما طالب بتبن نيابي لبرنامج الرئيس السابق ، ودعا الى اعادة الدعوة الى الترشيح على اساس هذا التبني . مما يعني ان موقف شهاب المتناقض يلتقي فعلا مع وجهة موجودة، او انها مستعدة للوجود .

اذا كان الرئيس السابق المرشح قد اعلن موقفه هذا الاسبوع بالذات فبالتاكيد لكي تخاض معركة الرئاسة في الوجهة التي اعلنها : بناء تمثيل سياسي للراسمالية اللبنانية ، وهي تجمع متنافر ، من فوق ، اي من السلطة نفسها . مما قد يعني ان مهمة من سينتخب رئيسا هي الاعداد لعودة الرئيس السابق خلال مرحلة انتقالية يتكاتف فيها ضغط القوى غير البرلمانية على البرلمان كي يحقق هذا الاخير شروط الحكم الجديد ، بمبايعته اياه .

فؤاد شهاب

١ — النداء الذي اطلقه الجنرال ديغول داعيا الفرنسيين لمقاومة الاحتلال الالماني ، اثر تعاون بيتان ؛ وكان ذلك من اذاعة لندن بتاريخ ١٨ حزيران ١٩٤٠ .

ابواق المبادرة الأميركيّة .. مع المقاومة .. أم ضدّها؟

في اللحظة التي اعلن فيها عبد الناصر موافقته على مبادرة روجرز ، تحولت بقدرة قادر طائفة كبيرة من ممارسي « مهنة الصحافة الشريفة » في لبنان ، الى منظرين سياسيين وعلماء استراتيجية وتكتيك ، ينثرون الفتاوى بسخاء ، والحقيقة انه لا يفوق عمق واتساع فكرهم وغنى مواهبهم سوى عمق وغنى جيوبهم ... و « اتساع ذمتهم » ... وبالرغم من كل الحملات الهستيرية التي يشنونها وكل الحجج المتهافتة التي يطلقونها، تبقى مسألة الرد عليهم غير واردة ، لاننا على اقتناع تام بان المصالح والارتباطات هي التي تحدد في النهاية مواقفهم وليست القناعة او المبدأ على الاطلاق .

المطلوب منا اذن هو تفسير مواقفهم وتحديد صلاتهم وارتباطاتهم وتعيين مواقعهم وما يمثلونه في اطار الوضع اللبناني ، وذلك كله انطلاقا من منطقهم بالذات عملا بقاعدة « من فمك أدينك »، والمطلوب ايضا ليس المناقشة وانما اسقاط الاقنعة ..

انصار الحل السلمي ودعاته في لبنان

تقول الانوار في ١-٨-٧٠ « فالقبول بوقف اطلاق النار تمهيدا لتنفيذ قرار مجلس الامن لا يفترض ولن يفترض تجميد المقاومة الفلسطينية .. » . وتعقب المحرر ٢٤-٧ في معرض وصفها لموافقة عبد الناصر على الحل السلمي بالمعجزة الثالثة بعد معجزة السد العالي ومعجزة بناء الجيش الهجومي : « ان بالامكان القول ان عبد الناصر قد استولى على الكرة في مسرح الشرق الاوسط تماما ، ولم يدع الفرصة تفوته فسجل هدفا هاما جدا في المرمى الاميركي » .

وتتابع المحرر القول في ٢٥-٧ « ان خطوة عبد الناصر الاخيرة قد حققت مكسبا عربيا كبيرا من غير الاضطرار الى اي تنازل ومن غير تعريض اي حق عربي للضياع » . ولكن اذا كانت الانوار والمحرر « تعتبران » ان تطبيق قرار مجلس الامن لن يؤدي الى الاعتراف باسرائيل وتصفية المقاومة والقضية الفلسطينية برمتها فان جريدة الشعب تؤكد في عدد ٢-٨ ان عبد الناصر « اعلن قبوله الحل السلمي وهو يعلم ان مجرد تطبيقه يعني زوال الكيان الاسرائيلي القائم على الاغتصاب والقهر .. » ابشروا يا عرب فالحل السلمي يعني تحرير فلسطين وازالة الكيان الاسرائيلي !! هذه التوضيحات والدروس التي تقدمها الصحافة لحركة المقاومة الفلسطينية ، ما رد الاخيرة عليها : « الذي يستعرض عناوين الصفحات الاولى لمعظم الصحف العربية التي صدرت خلال الايام الثلاثة الماضية لا يمكن الا ان يصاب في البداية بدوار شديد ، ليتحول هذا الدوار الى ألم ومرارة ، ثم غضب ورثاء ..وبالنتيجة غثيان وقرف .. ان الصحافة العربية — وعلى راسها الصحافة اللبنانية بالطبع — المصرة على ذبح هذه الامة عن طريق تضليلها وتجاهل ارادتها والاستخفاف بها ، فتحول عن عمد وسبق اصرار ، عناوين الهزيمة والتراجع ، الى عناوين صمود وقوة ، الى عناوين نصر يكاد الا يجارى .. انمخاطبة الصحافة العربية اياها بعد ان وصلت الى ما وصلت اليه ، لا يمكن الا ان يكون كالضرب في الاموات . وكل ما نود ان نقوله هنا ، ان الحقيقة لا مكان لها في الصحافة العربية، التي اصبحت تملك خبرات لا تجارى في المداهنة والكذب والرياء . وكلمة اخيرة ان من يخدع الجماهير ويضللها لا بد ان تنال منه الجماهير « والجماهير دوما قادرة » . هذا ما قالته فتح في ٢٧-٧- جريدة اللجنة المركزية لحركة المقاومة .

انصار الحل الاميركي وتحالفاتهم الجديدة

تلقفت البورجوازية وعملاء الامبريالية في لبنان موافقة عبد الناصر على مبادرة روجرز بالتهليل والتكبير ، فبيار الجميل يعتبر ان « النعم » التي اطلقها عبد الناصر هي « نعم تاريخية » وسوف يسطرها التاريخ باحرف من نور . ويضيف جبران الحايك في لسان الحال ٤-٨- « ان الموافقة على المشروع الاميركي هي انتصار سياسي للحق العربي ». كذلك كان موقف الرئيس الحلو صاحب الرسالة الشهيرة التي تعتبر وجود المقاومة في لبنان مسا بالسيادة وتعريضا بالكرامة « الوطنية » وكذلك ايضا هو موقف شمعون واده (ليسا بحاجة الى تعريف) اما رشيد كرامي رئيس حكومة مجازر ٢٣ نيسان وتشرين واذار الاخير فهو يشيد بحكمة الرئيس عبد الناصر وموقفه البطولي ..

ان التحالف الحاكم في لبنان ومن ورائه البورجوازية ، وجدوا انفسهم محشورين في مركز ضعف بالغ ، منذ انطلاقة العمل الفدائي وتصاعده لان معركة المقاومة الفعلية ليست ضد اسرائيل فقط وانما هي ضد الامبريالية العالمية بالاساس وامتداداتها في المنطقة العربية ، لذلك فهم سرعان ما رحبوا واستبشروا بالموافقة على مبادرة روجرز لانها جنبتهم معركة ضد اسرائيل ومن هم وراءها، معركة لا قدرة لهم عليها ولا مصلحة لهم فيها، وانما مصلحتهم هي في « اقامة سلم دائم وعادل في منطقة الشرق الاوسط والاعتراف بسيادة كل دولة ، ووقف كل الاعمال العدوانية والحربية سواء اتت من الجيوش أم من المنظمات .. » وهنا بيت القصيد ، فالمقاومة التي تهدد ازدهار اقتصاد الخدمات في لبنان والتي عجزت السلطة بمحاولاتها المتتالية عن تصفيتها يأتي الحل السلمي التصفوي لينهيها ..

مع المقاومة أم مع اعدائها ؟

كلنا يعلم دور السلطة واجهزة القمع ومؤسساته طوال السنتين الاخيرتين في تنفيذ المجازر الدموية ضد المقاومة ، ولكن « الانوار » خصصت صفحة بكاملها تستعرض فيها منجزات عهد الحلو دون ان تاتي ولو بكلمة عابرة على المؤامرات التي حيكت ضد المقاومة خلال هذا العهد !! اما « الشعب » فتقول في ٥-٨- « رشحنا فؤاد شهاب لاننا فرضنا السياسة التي نؤمن بها نهجا وموضوعا وطريقا .. » . والانوار في ٥-٨- تشيد بالمؤسسة ومؤسس الجندية في لبنان وتطالبه بتحمل مسؤولياته والعودة عن قراره بعدم الترشيح لانتخابات الرئاسة قائلة : « لا يا فخامة الرئيس بيانك كان مفاجأة للكثيرين من اللبنانيين المؤمنين بمبادىء الرجل الكبير ، وبقدرته على العمل من اجل لبنان في هذه الظروف الصعبة » . بينما تخوض صحافة بيروت في هذه الامور تنشر مجلة التايم الاميركية تحقيقا مطولا تضمنه اراءها وتوقعاتها حول اثار تنفيذ قرار مجلس الامن على الاعتراف باسرائيل ومصير اللاجئين ومصير المقاومة . هل ان صحافة بيروت ساهية عن نتائج الحل السلمي على المقاومة ؟ بالطبع لا وانما دورها الفعلي هو المساهمة في تنفيذ هذا الحل بالاتيان برئيس قوي وقادر على مواجهة الظروف الصعبة ، ومن اجدر بهذه المهمة من فؤاد شهاب في لبنان !!

— ولكن « الاحزاب الثورية والتقدمية » في لبنان لا تنطلي عليها هذه اللعبة وان كانت قد جازت عليها سنة ١٩٦٤ حين دعا الحزب الشيوعي اللبناني الطبقة العاملة للنزول الى الشارع تاييدا للتجديد لشهاب . فالنداء تقول في ٢-٨ « الاميركان يؤيدون شهاب ليتولى تصفية الفدائيين » . وتضيف في افتتاحيتها في نفس العدد : « فالظروف والقوى التي احبطت ، في السابق ، في نيسان وتشرين واذار ، تآمرهم وتواطأهم مع الامبريالية الاميركية ضد المقاومة الفلسطينية وضد الحركة الشعبية ، هذه الظروف وهذه القوى لم يطرأ عليها التعديل الذي يظنون » . الموافقة على الحل السلمي لم تبدل الظروف والقوى !! كالنعامة التي تخفي راسها في الرمال .. ولكن انقلاب الظروف ومواقف القوى فرض نفسه في النهاية على الشيوعيين فقالت الاخبار في افتتاحيتها ٢-٨- (.. الا اننا ناسف لبعض ردود الفعل التي ظهرت في الايام التي اعقبت اعلان الرئيس عبد الناصر موافقته على مشروع روجرز سواء في صفوف حركة المقاومة ام في صفوف .. » . وهي تدعو الى « التصدي لمخطط روجرز التآمري استنادا الى الامكانيات الذاتية .. ودعم الاتحاد السوفياتي » .

ان حملة التشكيك التي بدات ضد المقاومة وبداية الاسف من المقاومة او عليها (والله اعلم) تتابع مجراها في جريدة المحرر التي يبدو انها بدات بتقسيم المقاومة الى فريقين : فريق يمثل الخط العربي التقدمي وفريق يمثل (هنا تتلعثم المحرر ولا تكمل فعسى انتسعفها الايام القادمة) . تقول المحرر في ٥-٨- « .. جاءت الاحداث التي تلت موافقة الجمهورية العربية على المبادرة الاميركية وكان على منظمة فلسطين العربية وهي تمثل مع الهيئة العاملة لتحرير فلسطين الخط القومي العربي التقدمي في صفوف حركة المقاومة..» والمخفي اعظم ..

جريدة اليوم ... وتناقضاتها !

أما جريدة اليوم فتتميز عن سواها من الصحافة (الشريفة) بعدة ميزات أولها « ماركسيتها اللينينية » لكونها نصيرة حميمة للاتحاد السوفياتي والخط العام للحركة الشيوعية العالمية ، فهي تقول في افتتاحية عدد ٧-٨- « .. ويبدو ان الخطة المشبوهة الي تنفذ حاليا تستهدف التشكيك بصداقة الاتحاد السوفياتي صديق العرب الكبير بقدر ما تشكك بقيادة النضال الثوري العربي » .

وثانيها شهابيتها فهي صديقة وفية للعماد فؤاد شهاب وللمؤسسة والاجهزة ، وهي تناضل من اجل اعادته لرئاسة الجمهورية بكل ما تستملك اليد ويملك اللسان ، ونحن نرجح ان سبب زيارة صاحبها وفيق الطيبي للعماد شهاب منذ أيام — نشرت الخبر وكالات الانباء — هو بالتاكيد لاقناعه بضرورة تاييد المقاومة الفلسطينية ! وتاجيل تصفيتها !! لان جريدة اليوم وصاحبها من عداد المؤيدين الصلبين للمقاومة — وهذه الميزة سهونا عن تسجيلها سابقا — فتكون « اليوم » بالنتيجة مناصرة للمقاومة ولشهاب في نفس الوقت ، ومن يتهمها بالتناقض يكون جاهلا لاصول وقوانين التاكتيك والديالكتيك القاضية بوحدة وصراع الاضداد في كل ظاهرة !!

وثالث ميزاتها على الاطلاق ، كونها جمعت في الماضي وتجمع حاليا المجد من اطرافه ، فهي بالرغم من « تعيشها القومي » وارتزاقها من الدول العربية التقدمية ، تتعيش وترتزق من الرجعية ايضا ، عملا بمفهوم التحالفات وتجنبا لمرض اليسارية الطفولي في الشيوعية. حين قام الانقلاب الليبي الاخير وعلى راسه القذافي كانت « اليوم » تتغنى باصالة السنوسي وعروبته وكرمه. وفي عدد ٧-٨-٧٠ **خصصت جريدة اليوم الصفحة الاولى لادانة اليسار الجديد وعدائه للسوفيات وخصصت الصفحة الثانية من نفس العدد للاشادة ببطل العروبة الجديد زايد بن سلطان حاكم ابو ظبي والتغني بنضاله الوحدوي من اجل توحيد امارات الخليج ببركة السعودية والكويت وايران..** تقول اليوم « .. ومع اهتمامه بالمشاريع العمرانية الداخلية ، ابدى الشيخ زايد اهتماما قوميا بارزا بالاندفاع من اجل قيام اتحاد لامارات الخليج يستطيع المساهمة ايجابيا بالقضايا العربية المصيرية، وفي هذا الشان تجاوزت الاتصالات الحقيقية التي قام بها حاكم ابو ظبي حدود الامارات الى الدول المجاورة الصديقة والشقيقة فزار مؤخرا السعودية والكويت وايران . كما زار في السابق العراق ، داعيا هذه الدول الى تاييد قيام الاتحاد بالسرعة .. وكذلك ابدى الشيخ زايد اهتماما كبيرا بالقضايا العربية ، وابدى تاييده الكامل ودعمه لقضية فلسطين التي يعتبرها من اولى الواجبات القومية .. » .

على كل حال نحن نعتقد ان « المناضل » وفيق الطيبي هو مع المقاومة لانه يؤمن بالدور الثوري لحركات التحرر الوطني !، وهو مع الحل السلمي وقرار مجلس الامن لانه يؤمن بالمبدأ القائل بفض الخلافات الاقليمية بالطرق السلمية !! وهو يدعم الانظمة العربية عملا بمبدأ طريق التطور اللاراسمالي الموصل الى الاشتراكية !! وهو يدعم الانظمة الرجعية العربية وقياداتها المهترئة عملا بمبادىء التعايش بين الانظمة الاجتماعية المختلفة !! وهو يتلقى المعونات والمساعدات النزيهة من كليهما عملا بمبدأ المساعدات النزيهة وغير المشروطة !! وهو اخيرا انسان حر وجريدته حرة !! ولكونه حرا فهو حر ان يكتب ويصادق مصر وسوريا والجزائر وبلاد السوفيات وابو ظبي والسعودية وايران وآل السنوسي — طيب الله ذكرهم — مهما يكن من امر فان ممارسة الشيوعيين الرسميين الماسوية في لبنان تنقلب الى ملهاة ومسخرة حينما يتمسح بها اناس من نوع وفيق الطيبي الشهابي او خليل احمد خليل « الماركسي » الذي دخل حزبا شرعيا ليؤمن وظيفة جامعية محترمة فدمج الماركسية بالجنبلاطية ونشر مقالاته وافكاره في عدة صحف تؤمن له مستوى ماديا ينسجم مع « الانتهازية اليسارية » التي يتهم اليساريين بها !!

تبقى همسة اخيرة نقولها لوفيق الطيبي : لماذا لم تهاجم موقف الجزائر ؟!

الابواق : ارتباطاتها الوثيقة ومواقفها الفعلية

قلنا في البداية ان هدفنا ليس مناقشة هذه الصحف لان الكلمة تفقد كل قوتها وتاثيرها في سوق المهاترة ، بل ركزنا جهدنا على كشف منطق هذه الابواق المتناقض ، كشف الخنادق التي يمترسون فيها ، كشف ارتباطاتهم بالنظام اللبناني واجهزته ..

ان نشر بطولات المقاومة على صفحات جرائدهم على امتداد سنوات لا يمكن ان يخفي مواقعهم الفعلية وارتباطاتهم باعداء المقاومة في لبنان ، يؤيدون المقاومة وينشطون في نفس الوقت للمجيء برئيس جمهورية قوي وقادر على تطويق المقاومة وتصفيتها من خلال اجهزته ومؤسساته القمعية ! يغطون صفحات جرائدهم بصور المقاومة وفي اللحظة التي بدأ فيها تنفيذ الحل السلمي ومؤامرات التصفية يضنون على المقاومة بعدة اسطر ! « يناصرون » المقاومة ويتاجرون بها ثم ينقلبون عليها ..

ان التجربة التي مرت بها الجماهير العربية — ومنها حركة المقاومة — وتمر بها الان ، لعلها من أغنى واعمق التجارب التي عاشتها هذه الجماهير ، فهي التجربة التي أسقطت وستسقط عن وجوه الحكام والانظمة والاحزاب ، وموجهي الراي العام اخر الاقنعة التي كانت تضلل بها هذه الجماهير وتكبحها وتعيق انتقالها من مقاعد المتفرجين والمتواكلين الى الساحات التي تخاض فيها الصراعات ويصنع الانتصار والتحرير القومي والاجتماعي ..

بيان اللجان الفلاحية في البقاع حول تقنين المياه

اصدرت اللجان الفلاحية في منطقة البقاع البيان التالي الى الفلاحين حول تقنين المياه في المنطقة :

ايها الفلاحون في منطقة البقاع

منذ سنوات وازمتنا تتكرر ، انقطاع في المياه وتلف في الزرع وخسارة في الموسم نتيجة لذلك ... اخواننا في كل القرى تراكمت عليهم الديون ، والاقطاعيون والراسماليون يمضون في نهبنا واكل خيراتنا ، حتى بات اولادنا وعيالنا مهددين بالجوع . نحن الذين نزرع الدنومات القليلة لنعيش من انتاجها فياتي الاقطاعيون والراسماليون ليمنعوا الماء عن مزروعاتنا ، فتتلف .

وها نحن الان نرى امام اعيننا الاسلوب الذي يلجأ اليه اصحاب الابار الارتوازية مستغلين انقطاع المياه عنا ليتحكموا برقابنا فيبيعوننا ساعة المياه بمبلغ يتراوح بين ١٢ - ١٨ ليرة ومن اين ناتي بالمال ؟ يدفعون بنا الى المرابين لنستدين منهم بالفائدة .

ان الراسماليين والاقطاعيين يقطعون عنا المياه ليسقوا اشجار الحور ، يقطعون المياه عن الخضار التي تحتاج اسبوعيا للري بينما الاشجار تنتظر شهرا او اكثر . في الصيف يقطعون عنا المياه وفي الشتاء تنكبنا الطبيعة بطوفان يغرق زرعنا . في الشتاء ارسلوا لنا « نينا الحلو » تعزينا وفي الصيف يرسلون لنا الدرك ليقولوا لنا انهم غير مسؤولين . فمن المسؤول اذن ؟؟

ان قضية الري تطرح علينا بشكل حاد اكثر من اية سنة اخرى . وهذا ما تشكو منه كل القرى ، وما حصل في الامس له دلالته ... ان قضية تحطيم الموتورات لن تحل مشكلة المياه بل على العكس تخدم في النهاية الاقطاعيين والراسماليين ، فهي تفتت وحدة الفلاحين وتخلف النزاعات فيما بينهم . ان المسالة يجب ان تركز على قضية تقنين المياه .

تقنين المياه ! هذه الكلمة التي سمعها الفلاحون كثيرا في السنوات الماضية . كيف كانت تتم عملية التقنين التي يمكن وحدها ان تحل مشكلة تامين المياه ؟ لماذا كانت الدولة تجند اجهزتها لتؤمن المياه لمزارع يعرفون ادهفي السابق؟ صور الماضي لا نعتقد اننا نسيناها : الرشوة ... ثم الرشوة .... ثم الرشوة !.. هكذا كانت تجري عملية التقنين الكل متامرون علينا يريدون سحقنا وافقارنا ليمكنهم استغلالنا واضطهادنا .

اننا نذكر كيف كان رجال السلطة ياتون ليقننوا المياه واذا بهم يصبحون بين ليلة وضحاها ميسورين . ترى هل نستطيع نحن ان ندفع رشوة لهؤلاء كل يوم مئات الليرات ؟ ، نحن الذين نعمل الليل والنهار لنحصل على قوتنا، من اين ناتي بالمال لدفع الرشوة ؟ معروف انهم وحدهم الاقطاعيون الراسماليون يستطيعون ان يقدموا الرشوة الى الجميع .. اجهزة الدولة في يدهم مسلطة على رقاب الفلاحين.

اننا حتى الآن ضائعون وسط هذا الجو الرهيب من الاستغلال ، ان علينا ان نعي طريقنا . لقد بتنا لا نثق باحد ممن لهم علاقة باجهزة الدولة . ان التقنين يجب ان يتم والا ستتلف مزروعاتنا . ولضمان عملية التقنين يجب ان نلجأ الى :

١ - تشكيل لجان فلاحية في كل قرية مهمتها الاشراف بنفسها على عملية التقنين .

٢ - هذه اللجان عليها ان تتدخل وتشرف مع الدرك على كل عملية تقنينية .

٣ - علينا ان نفضح تصرفات النواب والاقطاعيين والراسماليين . هؤلاء متضامنون ضدنا ولا هدف لهم الا ابقاءنا في جو من الفقر والتخلف ليسهل عليهم استغلالنا .

ان تضامننا ووعينا لمصلحتنا المشتركة وانتظامنا في لجان فلاحية لا مكان فيها للاقطاعيين والراسماليين كفيل بان يحقق اهدافنا .

اللجان الفلاحية لتقنين المياه في البقاع

عودة الى قضية المكلس
من الوعد بالتعويض الى القرار الظني ضد الضحايا !

اذا كانت الدولة من كثرة اعمالها وغيرتها على مصلحة الشعب ، ترهق نفسها في مجلس الوزراء باصدار القرارات التي تبقى حبرا على « جداول الاعمال » ، فان اجهزتها في الجنوب والمكلس تنفذ القرارات التي تريدها وحسب مقتضيات مصلحة الطبقة الحاكمة .

ماذا فعلت السلطة في الجنوب والمكلس ؟.
اذا تطرقنا الى ممارسات السلطة في الجنوب تكشفت لنا سياسة الظلم والاستعباد والوعود التي تمارسها على الدوام وطبيعة العجز والاستسلام تجاه العدو الصهيوني . فالارض مورد الرزق الرئيسي تمحل وتبور باستمرار ورخص التبغ توزع على البكوات اما الفلاح الذي يزرع الدخان لا يقطفه لان الدولة تتلفه قبل موسم القطاف والمدارس والمستشفيات واموال التسليف الزراعي ليست من حق ابناء الجنوب الفقراء . اما الكلام عن حماية لبنان والدفاع عن الجنوب من العدوان الصهيوني لم يكن بمقدورها - او ضمن سياستها - ان تنفذ منه شيئا او تؤمن لسكان الجنوب اسلحة الحماية والصمود بل انصرف همها الى تسليط اجهزة القمع عليهم لاسكات كل صوت يرتفع بمطلب وطني او اجتماعي . وهكذا فان مشكلة الذين نزحوا من الجنوبيين الى منطقة المكلس لم تكن الا امتدادا لمشكلة الجنوب كله في مواجهته لعدوان اسرائيل وقمع السلطة في آن واحد ، اذ ان النزوح اصبح المخرج الوحيد المفتوح امامهم . وقد اضطر فعلا اهالي الجنوب للنزوح من قراهم بعد تزايد الاعتداءات الاسرائيلية عليهم وبعد ان تركتهم السلطة دون حماية. ولما بدأ بعض النازحين في بناء مساكن في محلة المكلس ، كانت ماوى للنساء والاطفال ، سكتت الدولة في البداية لانها لم تكن تريد لفت الانظار الى وجود هؤلاء النازحين على اطراف العاصمة كنتيجة لسياستها الاستسلامية في الجنوب .

لكن ضرورة السكوت وطمس مشكلة النزوح لم يكن اقوى من حرصها على امن الطبقة المسيطرة واملاكها وهكذا اصدرت الدولة قرارا طالبت فيه النازحين ان يهجروا المساكن التي بنوها « ويعيدوا الارض الى اصحابها » لياتي بعده انذارا بالاخلاء والهدم — هذا الانذار لم يكن الا اشعارا ببدء تنفيذ المجزرة التي ارتكبتها السلطة ، فتحركت دبابات وزارة الداخلية وحشودها من قوى الدرك ونفذت عملية الاخلاء والهدم عبر معركة سجلت فيها الدولة دورا من « البطولة » سقط نتيجتها ثمانية قتلى وعشرات الجرحى وتهدمت عشرات البيوت .

ولم تكتف السلطة بالمجزرة التي ارتكبتها بالامس فاتت اليوم لتكمل جريمتها لتسوق النازحين الى سجونها ومحاكمها بموجب قرار ظني يبرئ المجرم ويضع الضحية في قفص الاتهام .

في الوقت الذي نفذت فيه المجزرة لم يكن وجود وزير يرفع الوية « التقدمية » على راس وزارة الداخلية ليغير من الامر شيئا . فان الحرب التي كان يشنها كمال جنبلاط على الاجهزة لم تكن في حقيقتها سوى معركة طرف من السلطة مع الطرف الآخر ، لا يقوم بينهما تناقض يمكن ان يجعل احدهما ممثلا لمصالح الجماهير او ناطقا باسمها . فقد كان وزير الداخلية حريصا ايضا على اثبات حسن نيته تجاه النظام وحرصه على املاك الطبقة ومصالحها . وقد ادركت الاجهزة المتصارعة مع وزير الداخلية آنذاك ان حادث القمع الدموي هذا لا بد ان يثير استنكارا شعبيا واسعا فهلعت الى التقاطه واستغلاله واوعزت الى بعض النواب بان يتقدموا باستجواب لمحاسبة وزير الداخلية عما جرى في المكلس !

ان اتهامات الوزير « التقدمي » لاهالي بعلبك والرد على صبري بك كانت وسيلة لتبرير موقفه اما الاستجواب فلم يكن سوى اسلوب للمناورة وكسب الجولة مع وزير الداخلية . فان الذين تقدموا به لم تكن تهمهم قضايا النازحين او عائلات الضحايا والمشردين . كما ان رد الوزير على الاستجواب لم يستطع الا ان يكشف حقيقة البواعث التي دفعته الى مجزرة المكلس فقال انه كان ينفذ بقرار الهدم والاخلاء مذكرة وزير الاشغال بيار الجميل وان ما فعله دليلا لحرصه على القانون !.. هذا القانون بالطبع ليس الا لحماية مصالح الطبقة واملاكها ، ولا مصلحة فيه لاي نازح شردته سياسة الاستسلام .

وبعد هذا التبرير القانوني حاول وزير الداخلية ان يقلب وقائع الصدام راسا على عقب فراح يتحدث عن عدوان الاهالي على الدرك وعن « عصابات مسلحة » ولكن التحقيق كشف هزال هذه الادعاءات فعاد الوزير يبدي اسفه للحادث ويلوح بالتعويض على الضحايا في محاولة لقفل ملف القضية من اساسه . وبين وعود وزير الداخلية بالتعويض وصمت خصومه عن المجزره كليا نام الحادث طيلة ثلاثة اشهر ...

وبعد ثلاثة اشهر تقدم السلطة دليلا عن نواياها المبيته وحقيقه ادعاءاتها لتطبيق القرار الظني الذي يقضي باحالة ٦٨ شخصا من النازحين الجنوبيين في المكلس على المحكمة العسكرية لتطبق عليهم احكاما تراوح بين الشهرين والسنتين حبسا مع التشديد بالتنفيذ ».

ان هذه الخطوة التي تتوج بها السلطة جريمتها ضد نازحي المكلس تاتي لتكشف حقيقة وعود الوزير التقدمي من ناحية وحقيقة الاهتمام الكاذب الذي اظهرته بعض اجهزة السلطة وعملائها من السياسيين من ناحية ثانية . وذلك كله يؤكد ان جماهير النازحين الذين تعرضوا للقمع الوحشي في المكلس لن يجدوا حقا لهم لدى اي طرف من اطراف النظام الحاكم. فلا الطرف الذي يرفع شعارات التقدمية يمكن الركون الى وعوده ولا خصومه من الاجهزة ورجال الاقطاع السياسي يمكن التعويل على اهتمامهم الكاذب ، ولا الاقطاع الديني الذي نصب نفسه وصيا على الجنوب والجنوبيين بقادر على ما هو اكثر من التجارة بالجماهير خدمة للسلطة وتنفيذا لمخططاتها .

لذلك فان المبادرة التي قام بها النازحون الجنوبيون في المكلس وحملهم قضاياهم بيدهم وتوجههم الى جميع الجنوبيين والنازحين ببيان وزعوه في مختلف الاحياء الشعبية هي بداية الطريق الصحيح للسلوك الجماهيري الرافض لمختلف انواع الوصايات والزعامات التقليدية.

ان المبادرة لتنظيم انفسهم وتوحيد نضالهم مع كل النازحين وابناء الجنوب هو طريقهم للنجاح في مطاليبهم بابطال الملاحقات والتعويض على اهالي الضحايا والمشردين نتيجة للمجزرة التي ارتكبتها السلطة .

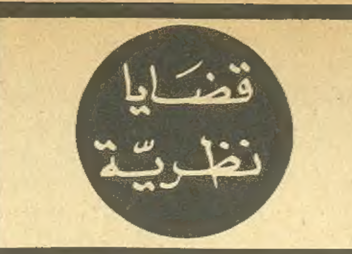

من تاريخ الفكر الماركسي

«المرتد » كارل كاوتسكي ... قبل الارتداد .

- تلازم الاقتصادية والعفوية .
- التنظيمات العمالية الواسعة(بدون قيادة الحزب) وسيلةالدخول المنظم في اطر الاستغلال السائد .
- فقدان نظرية الحزب ، في عصر الامبريالية ، طريق المهادنة وتأجيل الثورة .
- الماركسيـــة « المهدئية »وسيلة لاستبعاد مهام الثورة .

ليس كاوتسكي مفكرا ماركسيا« معاصرا » . فقد كان من نتائج اللينينية أن جعلت من « البابوات الماركسيين ، وكان كاوتسكي يدعى بابا الماركسية ـ متخلفين عن العصر قبل أن ترمي بهم الثورة العمالية ، وان فشلت ، في أحضان البورجوازية قامعة الثورة . لذلك فان التطـــرق لنص سابق للينينية ، سابق بمعالجته للمسائل النظرية والعملية ، لا يمكن أن يعني الا ابراز الفوارق بينه وبين المعالجة اللينينية . مما يسمح بالتذكير ببعض أسس هذه الاخيرة . كمـــا يسمح بادراك التلازم التام بين عدد من المواقف المنحرفة التي واكبـت تاريخ الحركة العمالية وكانت السبب الاساسي في هزائمها . من هــذه الزاوية فقط يكتسب التعرض للكاوتسكية، قبل ارتدادها السياسي الواضح ، دلالته فالحرب العالمية الاولى التي أدت الى احدى أكبر هزائم الحركة العمالية ، بالاضافة الى الثـــورة البلشفية ، أتت لتكشف عجز النظرية الكاوتسكية عن مجابهة المهام الملحة الراهنة . وفي تاريخ الحركة الثورية كان العجز عن الفهم ، أو الانحراف فيه ، دوما مقدمة للتخاذل والخيانة .

ـ الحرية ـ

في اواخر القرن التاسع عشر واوائل القرن العشرين كان الحـــزب الاشتراكي الديموقراطي الالماني ، ومعه أكثرية الحركة العمالية المنتظمة في الامية الثانية تنخره التحريفية والاصلاحية وغيرها من النزعات الانحرافية والانتهازية .

وكان اشهر منظري هذا التحريف « ادوار برنشتاين » يعلن في سلسلتين من المقالات « تيفيزايت سنة ١٨٩٧ ـ ١٩٠٢ » ثم في كتابه « الاشتراكية النظرية والديموقراطية الاشتراكية العلمية » كان يعلن افلاس نظرية ماركس .

يقول برنشتاين ان توقع ماركس بانهيار الراسمالية وتحقيق الثورة الاشتراكية في مستقبل قريب ناقضته الاحداث وقد استطاعت كسر حلقة الازمة الدورية العشرية . والازدهار الاقتصادي وحيوية الراسمالية يتاكدان اكثر فاكثر . بعد ازمة سنة ١٨٧٣ الكبرى عادت الراسمالية فاكتسبت حيوية ومرونة عجيبتين وبينما كان ماركس يرى نزعة الى التمركز الراسمالي المتزايد ، راى برنشتاين ان المصانع الصغيرة لا تنقرض بل انها تزداد عددا مع نمو الراسمالية . كما انه اشار الى اهمية دور التسليف كعامل من عوامل تكيف الراسمالية مع الاوضاع الجديدة .

خلاصة القول ان كارثة تقضي على الراسمالية غير ممكنة اطلاقا على حد قول برنشتاين. لذا على الحزب الاشتراكي الديموقراطي ان يعمل للانتقال السلمي المتدرج الى الاشتراكية عندئذ يتخلى الحزب عن استيلاء البروليتاريا على السلطة السياسية ودكتاتورية البروليتاريا وتصبح المهمة الاساسية ان يسلك الحزب طريق المكاسب الاجتماعية والسياسية (في النقابات والاتحادات المهنية والاقتراع العام الخ ...). ثم يقارن برنشتاين بين عمل الحزب الاصلاحي وبين مبادئه الثورية فيرى انه من الضروري ان تتلاءم النظرية مع الممارسة اي ان يعاد النظر في الموضوعات الماركسية : على الحزب ان يتجرأ على الاعتراف بواقعه الحالي اي بواقع حزب اصلاحي ديموقراطي اشتراكي .

وقد رد على هذه الموضوعات عدد من الماركسيين منهم :

ـ لينين

ـ وروزا لوكسمبورغ في « الاصلاح والثورة او: ضد تحريفية برنشتاين في العلاقة الجدلية الحية التي تربط بين النظرية والممارسة .

ثم في « التراكم الاولي لراس المال سنة ١٩١٢ »

ـ واخيـــرا كـــارل كاوتسكـــي : في كتيب يعالج ـ على حد قول لينين في الدولة والثورة ـ البرنامج الثوري .

ثم في « الثورة الاجتماعية » سنة ١٩٠٢ وهو ينظر الى الثورة بمعزل عن الظـــروف الموضوعية لتحقيقها .

وفي «الطريق الى السلطة» سنة ١٩٠٩ * لكن في حين يكتفي كاوتسكي بالعودة الى المبادىء الماركسية الحرفية ، تحـــاول روزا لوكسمبورغ ان تعالج الموضوع على الصعيد النظري . الفرق بين الردين ليس فرقا في الاسلوب (ولا بد من العودة يوما الى تاريخ هذين الردين لدرسه وتحليله) .

ان كاوتسكي في كتابه « الطريق الـــى السلطة » يهدف الى مجابهة التحريفيـــة . والمهم في هذا الرد هو محتواه اي الاسس التي تشكل قاعدته . اي ان تحليلا لكتاب كاوتسكي هو تحليل لما يقوله ظاهرا ضد التحريفية لكنه في الوقت نفسه تحليل لمضمون هذا الظاهـــر (اي لما يجري فعلا)

ان كاوتسكي يرد على التحريفية ردا مزدوجا

١ ـ على الصعيد النظري

٢ ـ على صعيد الوضع التاريخي الراهن .

* حول كتاب « الطريق الى السلطة » لكارل كاوتسكي

المرتد كارل كاوتسكي .. قبل الارتداد

على الصعيد النظري

هنا ياخذ الرد على التحريفية طابعا تقليديا: « نحن ثوريون بسبب استحالة تحقيق عيش مرض للبروليتاريا في مجتمع راسمالي . ان تحرير البروليتاريا يحتاج الى تحويل الملكية الخاصة لوسائل الانتاج وتحويل السيطـــرة الراسمالية الى ملكية اجتماعية ثم استبدال الانتاج الخاص بالانتاج الاجتماعي. ان الجواب على حاجات البروليتاريا لا تكون الا في مجتمع مختلف عن المجتمع الراهن . والحـــزب الاشتراكي ثوري لانه يعترف بان جهاز الدولة هو وسيلة او بالاحرى هو الوسيلة المثلى لتحقيق هيمنة احدى الطبقات . كما يعترف ان الثورة الاجتماعية « ... » لا يمكـــن ان تتحقق الا اذا استولى الحزب على السلطـــة السياسية . ولا يمكن لمناضل اشتراكـــي ان يؤمن بامكانية مصالحة الطبقات وبالســـلام الاجتماعي « ... » وهو يعلم ان الســـلم الاجتماعي لا يتحقق من خلال مصالحة الطبقات بل عن طريق القضاء عليها .

هنا لا ياتي كاوتسكي بجديد بالنسبة الى ماركس وانجلس بل ان موضوعته هذه هـــي تراجع بالنسبة الى « الحرب الاهلية في فرنسا ١٨٧١ » : ان من يقرا كاوتسكي وهو يؤكد ان الانتقال الى الدولة الاشتراكية ليس عضويا وان الاستيلاء على السلطة السياسية لا يكون الا بواسطة صراع ثوري ، يتوقع احدى امكانيتين: اما ان يترك كاوتسكي صفوف الحزب الالماني واما ان يصيغ نظرية محددة للثورة .

● اما الاستقالة فلان الحزب الذي كان يناضل فيه كاوتسكي (ومعه روزا لوكسمبورغ وليبكنخت) لم يتسع لموضوعات ثورية (١) وقد قال برنشتاين ـ بعد ان هزمت نظريته في مؤتمر شتوتغارت الاممي الذي كان يدافع عن مواقف ثورية ـ قال : « هزمت التحريفية في المؤتمر لكنها مازالت سائدة في الممارسة » .

● اما فيما يختص بنظرية كاوتسكي في الثورة اي في الاستيلاء على السلطـــة فهي تفترض : أ ـ نظرية في الحزب ووظيفته ودوره في الاستيلاء على الحكم وعلاقته بالجمـــاهير وتحالفاته واستراتيجيته في سبيل هيمنـــة البروليتاريا .

ب ـ كما تفترض توقيتا مناسبـــا وتحليلا للامبريالية بالنسبة الى الاوضاع التاريخيـــة الراهنة .

ويتطلب تعيين التوقيت المناسب ربط نظرية الحزب بتحليل الامبريالية ربطا يستطيع تحديد مرحلة « الازمة الثورية »

١ ـ نظرية الحزب : لا يستعمل كاوتسكي كلمة « حزب » الا في مقطعين من كتابه (ص ٤ و ١٠٠) : « على الحزب ان ينسق بين اساليب العمل المختلفة ـ التي تعبر عن موقف البروليتاريا بوجه الاستغلال ـ ضمن عمـــل منظم يعي الغاية التي يهدف اليها ويبلغ ذروته في الصراعات النهائية للاستيلاء على السلطة السياسية. » في صفحة ١٠٠ : «عندما تحتدم التناقضات فتدفع النظام الى الانهيار واذا كان في الامة طبقة تقوى على ان تسيطر عـــلى السلطة لمصلحتها عندئذ لا يبقـــى على حزب يملك ثقة هذه الطبقة الثورية « ... » الا ان يقودها الى النصر »

ترى كيف ان الحزب يبقى راضخا : عندما تنمو الثورة (لماذا وكيف : هذا ما لا يقوله كاوتسكي)لا يبقى على الحزب الا ان يقودها على الطريق المستقيم ولا يطلب من الحزب حتى ان يهيء للثورة (ص ٦٧)

هذه النظرية في الثورة ترتكز على الاقتصادية وعـــلى عفوية الجماهير : فهـــي تفترض ان التناقضات الداخلية (الاقتصادية) في المجتمع ستصل الى نقطة تنفجر فيها الثورة تلقائيـــا وتثور البروليتاريا اليا وتتعرف على طليعتها ببداهة .

« عندما تصبح البروليتاريا الطبقة الثورية الوحيدة في المجتمع فهذا يعني ان كل ازمة في النظام الراهن ، اخلاقية كانت او مادية او عسكرية تؤدي الى افلاس الاحزاب البرجوازية التي تتحمل كلها مسؤولية هذه الازمة . فلا يبقى الا النظام البروليتاري ليحل محل النظام الراهن » (ص ٧)

تنبغي العودة الى النصوص التي يعالج فيها كاوتسكي مفهوم الثورة المبكرة لابراز اقتصادية كاوتسكي واعتماده على التطـــور الطبيعي : « ان الثورة ليست سابقة لاوانها عندما يؤدي تطور الراسمالية الطبيعـــي اليهـــا « (ص ٣) اضف الى هذه الاقتصادية نظرة عفوية الى الثورة : « ان الثورة مستحيلة اذا لم تصبح البروليتاريا المنظمة قوة كبيرة وكثيفة تقدر على استقطاب اكثرية الامة متى سمحت لها الظروف التاريخية بذلك (ص ٧)

في الفصل الرابع (الذي يشكل محـــور الكتاب كله) يعرض الصورة التي يفهـــم كاوتسكي صراع الطبقات من خلالها . يجهـــر كاوتسكي بضرورة الثورة والصراع الثـــوري للاستيلاء على السلطة (ص ٦٧) . لكـــن الثورة لا تفتعل ولا تخضع للارادة الفردية بل لقوانين وشروط موضوعية . اما الثورة كما يفهمها كاوتسكي فهي ترتكز على نظريـــة ثورية وتطورية للتاريخ اي ان الثورة تقتصر على التناقضات الطبقية بين البرجوازيـــة والبروليتاريا (١) . ثم يلجا كاوتسكي الـــى تحليل شكل الصراع الثوري فيتبين لـــه ان هذا الصراع هو سلمي : طالما اننا لا نعرف شيئا محددا حول الصراعات الحاسمة في هذه الحـــرب الاجتماعيـــــة . فمن الطبيعـــي الا نعـــرف أن كانـــت صراعـــات دامية ام اذا كان للثورة فيها دور اساسـي او اذا كانت تخاض عن طريق الضغط الاقتصادي الشرعي والاخلاقي . لكننا شبه واثقين من ان صراعات البروليتاريا الثورية غالبا ما ستعتمد الضغط الشرعي وسيلة عمل بدلا من القسوة العسكرية اكثر مما اعتمدته صراعات البرجوازيه ذلك لان تجهيز الجيوش الحديثة يفوق السلاح الذي يملكه الاهلون وكل مقاومة شعبية معرضة لان تشل عند بدايتها لكن الطبقات الثوريه تملك اليوم سلاحا اكثر فاعلية من سلاحها في القرن الثامن عشر في تنظيم مقاومة اقتصادية وسياسية واخلاقية . وروسيا هي وحدهـــا تشذ عن القاعدة . ويستنتج كاوتسكي مـــن تحليله ان اعتماد « الطريق السلمي في صراع الطبقات هو حاجة ملحة « صفحة ٧١ » : ان هذا الطريق السلمي في صراع الطبقات الذي يقتصر على وسائل غير عسكرية كالاضرابات والمظاهرات والصحف والصراع البرلماني وغيرها من وسائل الضغط ـ ان هذا الطريق جدير بالاستمرار في بلد يملك مؤسسات ديمقراطية فعالة وشعبا واعيا للقضايـــا السياسيـــة والاقتصادية . « ثم » ان افضل طريقـــة للاسراع في تطور البروليتاريا هي بناء التنظيمات العمالية وخوض صراع الطبقات ضمن حـــدود القانون . لذا يبدو الدفاع عن الصراع البرلماني والانتخابي والنقابي الشرعي مهمة اساسيـــة (ص ٦٩) يتحول صراع الطبقات عند كاوتسكي الى مثال خرافي فالتناقضات ستتراكم وتتفاقم تحت ضغط مستتـــر الى ان يحين الصراع الاخير مع نصر البروليتاريا النهائي .

اذا كـــان هـــم كـــاوتسكي هو از يتجنـــب التحديـــات غيـــر المجديـــة التي تخســـر البروليتاريا مـــا اكتسبتـــه فـــلا خلاف في الامر . لكن لينين أكد ان الحقائق الملموسة هي وحدها حقائق ولا وجود لحقائق مجردة . لذا فكل موقف يبدو متطرفا بالنسبة الى الوضع التاريخي الراهن . فالكلام عـــن « التطرف » يعود دائما الى الاوضاع الراهنة وكلما انتقد لينين « اليسارية » عاد فوضعها في اطارها التاريخي. هذا ما لا يدركه كاوتسكي حتى انه من خلال تحليله المجرد يصل الـــى اهمال حقيقة صراع الطبقات اي حقيقة الحرب الاهلية ونتيجتها الحتمية وهي استراتيجية ودكتاتورية البروليتاريا (١) وكاوتسكي يستبدل الصراع المحدد لصراع الطبقات باعتبارات نفسانية . مثال ذلك : « على البروليتاريا الا تفقـــد اعصابها أمام تصاعد توتر البورجوازية » (ص ٧٢ الى ٧٩) ثم ان اساس نظرية كاوتسكي هو ازدياد مستمر في عدد البروليتاريـــا اي ماركسيته ما هي الا وليدة نظرة اقتصاديـــة مبتذلة . فهو يرى ان التطور الاقتصـــادي والازمة الموضوعية يقترنان بنمو البروليتاريـــا وبنمو الثورة (ص ١٠٤ وخاصة الفصـــل الخامس) . لكننا نعلم ان وعي البروليتاريـــا الثوري لا يتطور حتما بتطور الازمة الاقتصادية الموضوعي ووفق خط مستقيم ومتجانس . وفي هذا الصدد بالذات يذكر لينين انه في صفوف رجعية فرساي سنة ١٨٧١ (٢) كان هنـــاك بروليتاريون أيضا. (اي ان الطبقـــة العاملة هي نفسها مزدوجة الانتماء . ان فئات كبيرة من البروليتاريا تبقى تحت سيطرة البرجوازية ،قد لا تتمكن أشد الازمات ان تنتزعها من قبضة هذه السيطرة. يخلط كاوتسكي بين الطابـــع او المحتوى الطبقي للثورة (وهو بروليتاريا شرط ان يكون للبروليتاريا استراتيجية ثورية وتحالفات طبقية) . ويبين كثافة القاعـــدة الطبقية للقوى الثورية المنظمة (ص ٧) . لكن الاعتقاد بأن البروليتاريا لا تستطيع أن تسيطر الا اذا اكتسبت أكثرية عددية هـــو انحراف اقتصادي (ص ٩ من الفصل السادس)

٢ ـ تحليل الاوضاع التاريخيـــة الراهنة نظرية الامبريالية (الفصلين ٨ و ٩)

لاشك ان نظرية الامبرياليه دليل عمل لابد منه في عصر الامبريالية لان مهمـــة الحـــزب الماركسي الاساسية هي بالتحديد الصراع ضد البرجوازية الامبريالية . خاصة وان كاوتسكي نفسه يعتبر ان الامبريالية قد تصبح الرافعة التي ستقتلع النظام من أساسه (من ص ١١٦ الى ١٤٦) فما هي الامبريالية بالنسبة الى كاوتسكي ؟ وكيف تستخدم للاستيلاء علـــى الحكم ؟

يرى كاوتسكي ان الامبريالية تؤدي حتما الى اضفاء الصفة العسكرية على المجتمع والـــى التسابق في التسليح . هذه السياسة العسكرية التي لا بد منها لاحتلال أسواق جديدة من جهة وللدفاع عن الوطن من جهة أخرى (علـــى الصعيد الداخلي) تؤدي مؤكدا الى تدهـــور في الوضع الاقتصادي الداخلي. فالموارد كلها تصرف في سبيل الجيش والبحرية . ثم ان الاستمرار في ازدياد المصاريف يؤدي بالدولة الى اهمال حاجات سياسية بالنسبة الـــى البروليتاريا والى سائر الطبقات : من تحصين المدارس وطرق المواصلات والاقنية والمستشفيات ويعود تناقص المصاريف الى كـــون الجيش والبحرية يبتلعان حصة المرافق الاخـــرى . ويتزايد هذا الابتلاع مـــع استمرار النظـــام الراهن فينتج عن ذلك ارتفاع في الضرائب وغلاء في المعيشة وتقلص في الاقتصاد وازدياد فـــي حدة التناقضات الطبقية . لكن الامبريالية من ناحية أخرى تؤزم الوضع العالمي فيشتد التنافس الصناعي وتشتد الحاجة الى اسواق جديدة ثم ان منطق الامبريالية الداخلي يؤدي بها حتما الى الحرب ولا مفر لها من الاشتراكية (١٥٠ ـ ١٥٤)

هنا كان يجدر بكاوتسكي بعد تحليلـــه للازمة العامة وأمام « افلاس البرجوازيـــة الامبريالية الاخلاقي » ـ كما يقـــول ـ كان يجدر به ان يحدد تحليلا لظروف الاستيلاء على الحكم . لكنه يرى ان « المهام المباشرة الملحة والايجابية » لحزب ثوري (ص ١٣٦) هـــي فضح سياسة الدولة العسكرية وفضح الفساد وانتهازية الطبقات المسيطرة المرتبطة بالجيش والامبريالية وتبيان ان كل ذلك ليس ســوى النتيجة الحتمية للامبريالية .

(١) تحليلات لينين حول الارستوقراطيـــة العمالية وانتهازيتها .

امام هذه الطفرة الامبريالية الحبلى بالثورة ما هي مهام البروليتاريا ؟ « ان البروليتـــاري يكره الحرب وسيعمل جهده ليمنـــع الـــروح العربية ان تتفشى : ان النظام الراهن يتدهور ان على صعيد الوعي الشعبي او على صعيد الواقع . والكل يشعر اننا دخلنا في مرحلـه من البلبلة العامة وان الوضع يسوء يوما بعد يوم . في هذا الوضـــع المتارجح لا يمكـــن للبروليتاريا ان تتقدم الا اذا حولت مؤسسات الدولة : في المانيا بالذات المهمة الاساسية هي ارساء أسس الديموقراطية في الدويلات كلها خاصة في بروسيا وساكس . اما على الصعيد العالمي فالمهمة الاساسية هي الصراع ضـــد الامبريالية وضد تغلغل الطابع العسكري في مرافق المجتمع . ثم ان الوسائل التي تمكننا من اداء هذه المهمة تبدو اليوم واضحة : هي الوسائل المتبعة حتى اليوم بالاضافة الـــى الاضراب العام الذي لجانا اليه ســـنة ١٨٩٣ والذي لا شك في فعاليته اذا ما توفرت ظروف ملائمة . وطرح شعار الاضراب العام جانبا منذ سنة ١١٠٥ يعني انه لم يكن يتلاءم مع الاوضاع الراهنة آنذاك . »

ما هي استراتيجية البروليتاريا ؟ من هي الطبقات القابلة للتحالف معها ؟ يجيـــب كاوتسكي : على البروليتاريا ان تتهيأ لتخوض المعركة المقبلة وحدها ذلك لسببين : اولا لان عددها يزداد مع تطور الراسمالية (هـــذا ما نسميه بالاقتصادية)

ثم لان البرجوازية الصغيرة متذبذبة (١)

خلاصة القول ان المهمة الاساسية للبروليتاريا هي ان تخوض معركة السلاح (١٣٦ ـ ١٣٧ ـ ١٧١)

ان كاوتسكي مصيب من ناحية « ان الامبريالية تنضج شروط مرحلة ثورية اي مرحلة حرب اهلية . لكن كاوتسكي لم يدرس الوضـــع السياسي التاريخي لهذه الثورة وخصوصيتها ونمط تطورها الخاص . ذلك وحده يساهم في اعداد البروليتاريا للثورة لا الوعظ بالقانون السلمي . فالتفاوت بين شروط المرحلة الثورية والجواب السلمي والشرعي يملاه فراغ نظرته للثورة . هذه النظرية التي كان بامكانها هي وحدها ان تشكل دليلا فعليا وواقعيا لصراع الطبقات وكاوتسكي لم يقم بهذا العمل فحجب ما أراد تبيانه على الصعيد النظري أي انـــه حجب الغرض الذي من اجله كتب الكتاب .

يبقى علينا ان نبين صحة ماسبق وقلناه عن كاوتسكي : ان الثورة بالنسبة اليه مجـــردة، غير واضحة ، وهي مفهوم غير عمـــلي .

(١) بينما يشدد البيان الشيوعي على قيـــادة البروليتاريا لتحالف طبقي يعبر برنامجه عن مصالح نمو المجتمع كله .

(١) ان علاقة المناضلين الالمان بحزبهـــم ليست مسألة خاصة بكاوتسكي . وفي مرحلة لاحقة ١٩١٤ ـ ١٩١٨ ، كان الثوريون في الحزب الاشتراكي ينتقدون ممارسة الحزب التحريفية لكنهم لم يفجروا الاوضاع ولا بنوا حزبا ثوريا.

(١) لينين : خطتنا الاشتراكية

(٢) في « الثورة البروليتارية والخائن كاوتسكي» في فرساي من ضاحية باريس تشكلت حكومة رجعية برئاسة تيير ، مثلت الحكم « الشرعي في وجه حكومة الثورة العمالية .

(١) لينين : « تقول البروليتاريا للفلاحين : سنساعدكم للوصول الى الرأسمالية «المثلى»

انتفاضة ١٩١٩ في المانيا نتيجة توقـــع كاوتسكي للطريق السلمي نحو الاشتراكية

ـ البقية على الصفحة ـ ١٥ ـ

جنوب أفريقيا

العالم

رفع حظر شحن الاسلحة البريطانية تعزيز للقواعد الاستعمارية في العالم الثالث

اصدرت حكومة المحافظين البريطانية قرارا باعادة تصدير الاسلحة الى جنوب افريقيا ، وذلك بالرغم من احتجاجات ٣٥ بلدا افريقيا ورغم معارضة معظم دول الكومونولث لهذا القرار ورغم وقوف حزب العمال في وجهه .

ثم ان القرار جاء مخالفا لقرار مجلس الامن الصادر سنة ١٩٦٤ والذي يفرض المقاطعة الكاملة على جنوب افريقيا العنصرية . وقد وصل العناد بوزير الخارجية الك دوغلاس هيوم الى حد التصريح بان بريطانيا مستعدة لاستعمال « الفيتو » في مجلس الامن اذا ما صوت هذا ضد القرار البريطاني ، مؤكدا في تصريحه على تاييد اسبانيا والبرتغال وفرنسة لمثل هذه الخطوات ، وقد جاءت نتيجة التصويت في مجلس العموم معززة لموقف الحكومه اذ فاز القرار باكثرية ٣٢ صوتا .

ينص القرار على ان هذه السياسة تتفق واتفاقية « سيمونز تاون » التي عقدت بين جنوب افريقيا وبريطانيا سنة ١٩٥٥ والتي تتولى بموجبها بريطانيا تزويد جنوب افريقيا بالطائرات الحربية والسفن مقابل استعمالها لميناء « سيمونز تاون » في جنوب افريقيا . وقد كان التشديد واضحا في نص القرار على ان نوع الاسلحة هو للدفاع الخارجي وخاصة للدفاع البحري . وهذا التشديد يرجع .

● اولا : الى ان عملية التسليح تاتي تحت شعار حفظ التوازن في المحيطين الهندي والاطلسي بعد تزايد الوجود السوفييتي هناك والذي عزز بعقد السوفييت الاتفاقية الاخيرة مع جزيرة موريس . ويعزز الخوف ضد الوجود السوفييتي الرغبة في حماية الطرق البحرية الحيوية لبريطانيا ومنها طريق راس الرجاء الصالح نحو الشرق الاقصى والتي زادت اهميتها بعد اغلاق قناة السويس .

● ثانيا : ياتي التشديد على هذا النوع من الاسلحة لانه المجال الذي يمكن بريطانيا فيه ان تنافس الاسلحة الفرنسية ، والمعلوم ان فرنسا هي الدولة التي خالفت قرار مجلس الامن ، واستمرت في تسليح جنوب افريقيا منذ سنة ١٩٦٤ .

لم يات اختيار تسليح جنوب افريقيا بالذات اعتباطيا ، فلقد حرص هيوم على ان يذكر في نص القرار بان هذا التسليح لا يعني ان بريطانيا تؤيد سياسة التفرقة العنصرية التي تنتهجها حكومة جنوب افريقيا ، وبان نوع الاسلحة لا يساعد على القمع الداخلي والواقع ان جنوب افريقيا لا تحتاج الى اسلحة للقمع الداخلي فمعاملها تسد حاجاتها في هذا المجال وان بريطانيا اختارت تسليح جنوب افريقيا بسبب سياستها العنصرية بالذات وبسبب قدرتها على القمع الداخلي ، فهذه الدولة التي تحكمها اقلية بيضاء تعتاش على استغلال واضطهاد اكثرية السكان السوداء تلعب بالنسبة لافريقيا دور اسرائيل بالنسبة للدول العربية ، وليست الصداقة بين هاتين الدولتين من باب الصدفة . فمهمة جنوب افريقيا هي ابقاء الدول المجاورة على تخلفها وكبح محاولات تقدمها ليتسنى للغرب الاستمرار في استغلالها ونهب خيراتها . ولا تغيب مصالح جنوب افريقيا المباشرة عن هذا الدور فهي دولة صناعية تحتاج الى اسواق ومواد اولية وتحتاج الى حماية مصالحها في الدول التي تتعامل معها من هنا نفهم ردة الفعل التي احدثها القرار البريطاني لدى العديد من الدول الافريقيه . فقد وقف مندوب غانا في مجلس الامن متكلما باسم الدول الافريقية تلك مهاجما بعنف فرنسا لتسليحها جنوب افريقيا كما هاجم دولا غربية عديدة مثل بلجيكا والمانيا الغربيه وسويسرا وكندا لبيعها قطع الغيار للدولة العنصريه ، وذكر ان شركات اوروبية اقامت فروعا لها في البرازيل والارجنتين لتسهيل عمليات التصدير الى جنوب افريقيا . وحذر من ان عدم تنفيذ قرار مجلس الامن قد مكن جنوب افريقيا من بناء جيش قوي يهدد سلامة العديد من الدول الافريقية وقد اجابته بريطانيا على ذلك بعوله ان جنوب افريقيا لن تهجم دون احرى مالم يكن نيه هذه الاخيرة مهاجمتها والجدير بالذكر هنا ان التعاون بين البحريه البريطانية والافريقيه الجنوبية بقي قائما خلال حزب العمال ، مع ان هذا الحزب كان مؤيدا لقرار مجلس الامن في مقاطعه جنوب افريقيا . والمناورات البحريه المشتركة التي ستجري في ٥ اب كانت قد حددت موعدها حكومة ولسون الراحلة !

لا يصح ان يغيب عن هذه الصورة دور الجنيهات التي ستجنيها بريطانيا من عمليه التسليح ، فالميزان التجاري البريطاني في حاجة الى عملية انقاذ سريعة ، وتداخل ازمات التضخم والانكماش الماليتين مازال بحاجة الى دواء شاف ولن يطيب لبريطانيا مراقبة ما تجنيه فرنسا من الارباح من جراء بيعها الاسلحة لجنوب افريقيا ، وقد بلغ ما جنته فرنسا من بيعها المصنوعات الفرنسية الجوية ١٥٧٦ مليون فرنك فرنسي وذلك خلال الفترة ١٩٦٠ ــ ٦٨ . وخلال السنوات الخمس القادمة يعتزم جيش جنوب افريقيا تحديث اسطوله وتجديد طيرانه ، ويقدر ما ستجنيه فرنسا من ذلك بحوالي ٢ مليار فرنك فرنسي . وقد بدات الدولتان محادثات منذ مدة لشراء طائرات مضادة للغواصات من نوع «اتلانتيك» ان هذه الطائرات مزودة بمحركين من صنع بريطانيا مما يجعل تشابك العلاقات بين فرنسا وانكلترة ضروريا ونفس الوضع ينطبق على طائرات « جاكوار » والتي ترغب جنوب افريقيا بشرائها . ويمكن لبريطانيا مضاربة التعهد الفرنسي بتصدير طائرات نمرود ، وكذلك تستطيع منافسة فرنسا في ميدان القطع البحرية اذ يمكنها تصدير طرادات سريعة من وزن ٢٥٠٠ الى ٣٠٠٠ طن يمكنها ان تحمل طائرات هليوكوبتر خفيفة مضادة للغواصات .

ولا يستثنى من أسباب رفع الحظر كون جنوب أفريقيا غنية بالمعادن وخاصة الماس والذهب ، وليس بعيدا عن الموضوع أيضا مصنع انتاج الاورانيوم الذي اعلن رئيس حكومة جنوب أفريقيا عن البدء في بنائه في الاسبوع الماضي مشددا على اهميته واصفا اياه بانه لا مثيل له الا في أفريقيا الجنوبية لا ستثمار هذا المشروع الجديد .

الطلاب العرب في بريطانيا : حرب التحرير الشعبية طريق النصر

اصدرت بعض الروابط والجمعيات في مانجستر في بريطانيا بيانا بمناسبة مضي ٣ سنوات على الهزيمة جاء فيه :

« سنة ثالثة تمر على هزيمة حزيران اشتد فيها الهجوم الامبريالي ــ الصهيوني على الامه العربيه ، ومن جهه وجهت اسرائيل ضرباتها الى اهداف مدنية (مصنع ابوزعبل مدرسة بحر البقر ، القرى الاردنيـة واللبنانيـة) لكسر عزيمة الشعوب العربيه على الصمود والمقاومة ، ومن جهه اخرى تصاعدت المحاولات لاحتواء ، ومن ثم تصفية ، العمل الفدائي الفلسطيني من قبل الرجعية العربية في الاردن ولبنان . ان الهدف من هذه الضربات واحد هو القضاء على حركة التحرر الوطني العربية وفي طليعتها كفاح شعب فلسطين .

لقد واجهت الجماهير العربية الضربات الاسرائيلية بالمطالبة بالسلاح ، كما حدث بعد ضرب مصنع ابي زعبل مثلا ، ولكن الانظمة العربية غير مستعدة لتسليح شعوبها . ان تلك الضربات الاسرائيلية التي اظهرت تصميم الجماهير العربية الكادحة على الاستمرار في النضال اظهرت في نفس الوقت فشل الجيوش البيروقراطية ليس في تحرير « الارض المحتلة » فقط ولكن في الدفاع عن الاراضي غير المحتلة . ان الانظمة العربية التقدمية لاتزال تتبع نفس الخط السياسي والعسكري الذي ادى الى هزيمة حزيران ــ خط الاعتماد على جيوش بيروقراطية منعزلة عن الشعب وترك الجماهير على هامش الاحداث وفي موضع المتفرج فقط . مهما كانت شجاعة الجيوش العربية على الحدود ــ وقد ابدى الجيش المصري على القناة استعداده لتقديم التضحيات الكبيرة ــ ومهما كانت حداثة المعدات التي تستعملها تلك الجيوش (وهل كانت تنقصها المعدات في حزيران ٦٧ ؟) فانها لن تكون بديلا عن تسليح الشعب واقامة الميليشيا الشعبية للدفاع عن المصانع والمدارس والقرى ان الجماهير الكادحة تطالب بالسلاح ، فلماذا لا تسلحها الانظمة العربية ؟

ان تسليح الجماهير الشعبية العربية لتخوض حربا شعبية ضد الامبريالية والصهيونية هو السبيل الوحيد لتحقيق اهداف حركة التحرر الوطني العربية بتحرير فلسطين كاملة والتخلص من الاستغلال الامبريالي وبالاخص هيمنة امريكا على حياتنا الاقتصادية ومن ثم السياسية . ان حربا شعبية ضد الامبرياليه والصهيونية ستكون طويلة وشاقة وستتطلب الكثير من التضحيات ، تضحيات من الواضح ان الطبقات المنتفعة التي تحكم الدول العربية التقدمية غير مستعدة لتقديمها . وهكذا تجد الانظمة العربية نفسها في مازق لن تستطيع الخلاص منه الا بالمساومة مع الامبرياليه والصهيونية . ان اية مساومة كهذه ستتضمن الاعتراف بحق اسرائيل بالعيش بسلام والمحافظه على مصالح الامبريالية في منطقتنا وستكون على حساب حركة التحرر الوطني العربيه ونضال شعب فلسطين بشكل خاص . وفي هذه المرحلة تفيء حركة المقاومة الفلسطينية، بطرحها شعار حرب التحرير الشعبية ، الطريق لهزيمة الامبريالية والصهيونية . بالرغم من اية انتقادات يمكن ان توجه لهذه المنظمة الفدائية أو تلك ، او لحركة المقاومة ككل ».

واضاف البيان :

« ان اعداء التحرر الوطني الفلسطيني يتمثلون في الصهيونية ودولة اسرائيل والامبريالية وجميع القوى العميلة المرتبطة جدليا ومصلحيا بالامبريالية والاستعمار .

اننا ندخل العام الرابع بعد الهزيمة والمؤامرات على العمل الفدائي مستمرة ، وهاهي الرجعية اللبنانية بجميع اطرافها ، تشدد الهجوم مرة اخرى على حركة المقاومة مما يجعل من واجب حركة المقاومة التفريق بين اعدائها واصدقائها . ان اصدقاءها وحلفاءها الوحيدين هم الجماهير الكادحة ومنظماتها التقدمية وعلى حركة المقاومة النضال من اجل توضيح العلاقة بين كفاح الشعب الفلسطيني ونضال الجماهير الكادحة اللبنانية . وان تكون مدركة لخطر تغلغل الانظمة العربية في العمل الفدائي ودعمها لمنظمات مشبوهة وان تعي دورها في كشف هذه التحركات .

واخيرا ان السعي وراء حل سلمي تصفوي للقضية ، وهو المخرج الوحيد للانظمة العربية من ازمتها الحالية ، لايزال مستمرا ، وعلى حركة المقاومة أن تكون واعية لهذا الخطر وتعمل على اعداد الجماهير لمواجهته قبل فوات الاوان .

تحية الى ابطالنا على ضفاف القناة والاردن وكافة الجبهات العربية!

النصر لحركة المقاومة الفلسطينية!

النصر لحركة التحرير الوطني العربية !

حرب التحرير الشعبية طريق النصر » !

رابطة الطلبة العرب

في مانجستر وسالفورد

جمعية الطلبة العراقيين في مانجستر

جمعية الطلبة السودانيين في مانجستر

● تتمات ●

تتمة سياسة الاتحاد السوفياتي العربية

ان اتباع الخط السوفياتي هنا ، سوف يوجهون الينا ، سرا او علنا ، هذا الاتهام. لكنهم ، اذا فعلوا ، يتناسون امرا في غاية البساطة وهو :

ان الاتحاد السوفياتي لم يخرج ، في يوم من الايام ، عن اقراره بشرعية المستعمرة الصهيونية .

ولم يتجاوز ابدا في تصوره لحقوق الشعب الفلسطيني اطار قرارات الامم المتحدة حول « اللاجئين » . فبعد ان كانت اسرائيل ، عند نشوئها اول مجال فتح امامه لمنافسة الامبريالية في الشرق الاوسط ، عادت فتحولت عام ١٩٥٠ الى « جرم » للامبريالية يقع خارج نطاق المنافسة ... حتى اذا امسك الاتحاد السوفياتي بزمام الصراع العربي الاسرائيلي، عبر هيمنته الاخيرة على برجوازيات الدولة كان لا بد له ان يسير بهذا الصراع الى نقطة بين موقفه وموقف الامبريالية لا تؤدي مرونة المنافسة السلمية لانها لا تتعرض لوجود قاعدة هي واسطة العقد الامبريالي كله في الشرق الاوسط (ناهيك بافريقيا). ذاك هو عماد الموقف السوفياتي وهو مستقل عما تراه برجوازيات الدولة العربية . لذلك نراه يشد بهذه البرجوازيات الى الخلف ويجهد في منعها من الرضوخ للاتجاه «المغامر» او « المتطرف » (٢)

ما هو ، ازاء هذا الوضع ، مصير قوة ثورية ترهن خطها بخط الاتحاد السوفياتي ؟ ان هذه القوة تقطع ، اذ ذاك ، كل صلة لها بمقتضيات الواقع الذي يفترض فيها ان تنمو عليه.. وذلك لانها لا تستقي مواقفها من مصالح الجماهير على ارضها . بل من مقتضيات حوار بين كتلتين عالميتين ، لا تشكل هذه المصالح الا اداة من ادواته . ولا مناص لقوة « ثورية » هذا شانها ان تظل رفا مهملا في « دكان ستالين » .

اما الاتحاد السوفياتي فانه ، في معالجته لقضايا الشعوب المقهورة ، يسلك طريقا لن يصل الى نهايتها « دولة اشتراكية كبرى » بل «الدولة كبرى » فحسب .

---

٢ ــ لعل من الامثل القول انه كان يشدها سياسيا الى الخلف ويدفعها عسكريا الى الامام . والمعونة العسكرية هي هنا اول شروط التاثير السياسي . ولم يكن الاتحاد السوفياتي يفلت الزمام في الحالتين : فالدفع العسكري لا يعني التشجيع على « المغامرة »، والشد السياسي لا يعني الاستنكاف عن التهديد باللجوء الى القوة حينما يشتد التصلب في المعسكر الاخر .

تتمة من تاريخ الفكر الماركسي

فكاوتسكي لا يعلمنا يسميه لوكاش «الفرضية التي تعتبر الثورة امرا راهنا» اي استعداد البروليتاريا الواعي للاستيلاء على الحكم اذا ما توفرت شروط هذا الاستيلاء . اي ان كاوتسكي لا يدرك ان تطور المجتمع يخضع لقوانين موضوعية (لكنها غير ميكانيكية و « طبيعية ») ويسير نحو تحقيق شروط الثورة (١)

لان المساواة في ملكية الارض هي الرأسمالية المثلى من منظار المنتج الصغير . لكن في الوقت نفسه سنؤكد على ضرورة الانتقال الى الزراعة الجماعية :

ان الثورة ليست حادثة تنتظر بفارغ الصبر واذا لم يضع كاوتسكي نظرية الثورة فذلك عائد لانتظاره حصول هذه الحادثة : لذا لم يعمل لتوضيح نظريته فيها كي يتمكن من استخلاص النتائج التي من خلالها سيعمل الحزب كطليعة البروليتاريا الثورية .

لكن الفراغ النظري انعكس على نظرة كاوتسكي الى الحزب (وعلى موقفه الانتهازي) واذا ما افتقد الى نظرية في الحزب فذلك عائد لافتقاده الى نظرية في الثورة ، ويؤكد لوكاش في هذا الصدد : « ان تنظيم حزب ثوري غير ممكن الا اذا انطلق من نظرية في الثورة نفسها فلا تصبح قضية الحزب مطروحة بشكل ملح الا اذا كانت الثورة على الابواب . من الممكن ان تجدد الثورة طابع مرحلة تاريخية ما (كما يقول كاوتسكي) لكن دون ان ينتج عن ذلك شعور ملح بضرورة تحويل الحياة اليومية في وجهة هذا الطابع » .

ان الاقتصادية تؤدي الى الذيلية والرضوخ ويقول لوكاش : « ان الحزب ليس ضروريا الا بالنسبة الى نظرية ليست ثورية ولا اقتصادية . اذا كان التطور الاجتماعي يؤدي حتما الى الاشتراكية عن طريق الدورة الاقتصادية الرأسمالية فلا مبرر لوجود الحزب » (اي ان الازمة الرأسمالية الحاسمة موضوعيا ليست مفهومة بامتداداتها السياسية) .

نظرية الحزب

ان كتاب كاوتسكي يدعو ــ مبدئيا ــ الى ضرورة الصراع الثوري لكنه بالفعل يرفض هذا الصراع لانه يهدف الى الثورة دون تحديد طريقها المناسب او تحديد وسائلها . ذلك لان القاعدة «النظرية» لنقد كاوتسكي (الاقتصادية والتطور الطبيعي والعفوية) لا تتيح له ذلك . وبالطبع ليست هذه القاعدة نظرية فقط انها نتاج صلة هذا الفكر بالمعارك التاريخية وموقعه منها.

---

(١) لوكاش : لينين صفحة ٢٨ ــ ٢٩ (الطبعة الفرنسية)

تتمة تطورات انتخابات رئاسة الجمهورية محكومة بمخطط الحل السلمي

بعض الصحف الشهابية « جو القاهة »، التي ساندت هذه القوى التي كانت تستعد لموسم جديد من التهام « الجبنة » وتقاسم المنافع والصفقات .

ورغم حرص الدوائر الشهابية النافذة على المحافظة على تماسك الجبهة الشهابية البرلمانية ، فقد اعتبر بعض النواب الشهابيين انفسهم في حل من ارتباطاتهم .

وتسعى الدوائر الشهابية الان الى استغلال جبهة النواب الشهابيين بوصفهم اكبر الكتل عددا لكي يكون لها الوزن الاكبر في اختيار المرشح البديل . ويطرح هؤلاء اسماء الياس سركيس وميشال الخوري وفريد الدحداح . ويكرر جنبلاط بان مرشحه هو جميل لحود ولكنه لا يقفل الباب في وجه المحاورين من اجل الاتفاق على مرشح تسوية. ويؤكد بيار الجميل استمراره في ترشيح نفسه مع استعداده للانسحاب لمصلحة مرشح اجماع .. وما يزال اسم سليمان فرنجية مطروحا ، وكذلك اسم بيار اده .

وبالطبع سيعاد النظر الان في التحالفات القائمة وسيطرأ بعض التبدل في توازن القوى على ضوء نتائج المساعي لاختيار مرشح تتوفر فيه المواصفات المطلوبة من اجل تنفيذ مهمات العهد الجديد على ضوء علاقاته بالدول الكبرى والانظمة العربية العاجزة وعدائه للجماهير الشعبية المناضلة .

رسالة من عامل في (معمل غندور)

منذ أسبوعين تقريبا وزع في معمل غندور بيان موقع ــ باسم اللجنة التأسيسية لنقابة عمال معمل غندور (نشر في الحرية) يفضح الظلم والاضطهاد الذي يمارسه الاخوه غندور على العمال . فقد كان تاثير هذا البيان مزدوجا . من جانب العمال أثار البيان مناخا نضاليا جيدا وساعد في الانفتاح على اللجان النقابية .

اما في الطرف الثاني اي جانب الادارة كانت ردود الفعل عنيفة وسريعة تسلسل الحوادث كان كالاتي : في اليوم التالي لتوزيع البيان طلب احد اصحاب المعمل رفيق غندور من (عمال الليل) في قسم الماستر ان يحضروا لمكتبه واجرى معهم تحقيقا حول توزيع البيان ولما لم يستطع معرفة اي شيء قال مهددا (معكم فرصة ٣ ايام لتعرفوا من وزع البيان والا !) ثم يستدعي بعض العمال افراديا مقدما لهم الوعود تارة والتهديد تارة اخرى ، بعدها بأيام اقدم على طرد احد العمال وذلك لمجرد الاشتباه انه وراء هذه البيانات (وقد لا يكون) . تم ذلك بحجة واهية هي : كسر برغي في احدى الالات . وقبلها باسبوعين كان قد طرد عاملتين (بحجج اخرى) لانهم يتحدثون عن مشاكلهم بصوت مسموع . حادثة اخرى .

منذ ايام حقق رفيق غندور مع (عمال الليل) في قسم البسكويت وحتى الآن لا تعرف النتيجة (قد تكون طرد بعض العمال) .

ملاحظة : ان اصحاب المعمل اخذوا يعتمدون على جواسيسهم اكثر من الماضي وذلك لمحاولة كشف التحرك الثوري المنظم بين العمال . وهذا يتطلب من الاخوة العمال ان يضاعفوا من حذرهم ، ويعملوا على كشف العملاء حتى لا يندس هؤلاء بين صفوفهم !

عامل

الحرية

اسبوعية سياسية عربية

كوبا: بين "الأممية" السوفياتية و"قارية" حركات التحرر

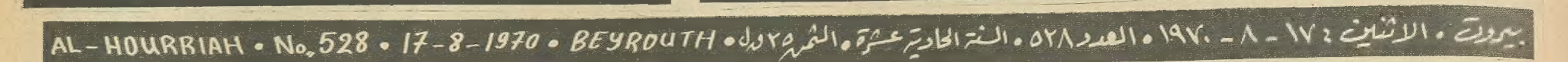

بينما يتهيأ النظام الأردني لمواجهة منتظرة مع العمل الفدائي

الأطراف الرئيسية في الحل السلمي تبحث عن مفاوض فلسطيني

لبنان: عشية انتخابات الرئاسة:

رئيس تسوية في طريق إنحلال السلطة السياسية

المغرب: الازمة المغربية في الغربال!!

الخليج العربي: من زايد الى قابوس

كلمة

النظام الناصري والحوار السهل مع الأنظمة "الرافضة" للحل السلمي

لم يمض اسبوعان على خطاب الرئيس جمال عبد الناصر في الثالث والعشرين من تموز الماضي ، حتى كان النظام الناصري قد استهلك الحيثيات التي اعدها من قبل لتمرير موافقته على المشروع الاميركي تجاه الجماهير العربية • ويبدو انه كان يدرك سلفا مدى هشاشة المبررات التي سوف يستخدمها لتصوير قبوله بمشروع التصفية على انه انتصار ضخم لا يمس مصير القضية الفلسطينية من قريب أو من بعيد • ومن هنا كانت رغبته في ان يطوي سريعا الفصل الاول من حملته الاعلامية — التي باتت عاجزة عن النهوض على قدميها — ليفتح فصلا جديدا يملك فيه كل اسلحة التفوق الدعائي ويستطيع ان يخرج منه منتصرا على الجماهير العربية ، محورا انتباهها عن القضية المركزية دافعا بها الى مقاعد المتفرجين على مباراة خطابية يملك فيها الصوت الاعلى •

وكي يتمكن النظام الناصري من تحقيق هذا الانتقال السريع على صعيد حملته الاعلامية ، كان عليه ان يمنع المقاومة الفلسطينية من ان تكون الطرف الذي يحاوره حول الحل السلمي . فالمحاور الفلسطيني هو وحده الذي يملك منطقا يمكن ان يشكل نقضا حقيقيا للموقف المصري . ومن هنا كانت الرغبة الشديدة والسريعة في طمس المحاور الفلسطيني وخنق صوته لمنع اصدائه من الوصول الى الجماهير العربية ، والمصرية منها بشكل خاص . ولذلك كان لا بد من اقفال « صوت فلسطين » و « صوت العاصفة » . وهو اجراء لم يكن كافيا وحده لخنق الصدى الفلسطيني ، ولكن الجمود السياسي في الساحة الاردنية اتى يوفر للنظام المصري البيئة المناسبة للانتقال « بهدوء » الى المرحلة الثانية من حملته الاعلامية (بعد مساجلة قصيرة مع حركة المقاومة) جاعلا الحوار حول الحل السلمي حوارا بينه وبين الانظمة العربية التي تعلن « رفضها » للمقترحات الاميركية ولقرار مجلس الامن من ورائها ... هكذا تحول الصراع حول الحل السلمي — خلال الاسبوع الاخير — الى صراع بين اطراف عربية رسمية تلعب اللعبة على الارضية ذاتها .

ان المعركة التي اندلعت بين القبول المصري والرفض العراقي للمقترحات الاميركية ، هي بالنسبة للنظام الناصري حوار سهل يستطيع ان يقبل عليه ويمضي فيه (وهو مايفعله الان) واثقا من نتيجة المباراة سلفا ومن ان « النصر » سوف يكون حليفه في النهاية •

فالنظام العراقي ، الذي يعلن رفضه للحل السلمي ، ليس الا نسخة كاريكاتورية مشوهة عن النظام المصري الذي لم تستطع حركته ان تتخطى ، في كل الميادين السياسية والعسكرية والاقتصادية ، سقف الحل السلمي • ان نظاما كالنظام العراقي ، تتسلط فيه البورجوازية العسكرية على الحكم ويرتبط اقتصاده بوشائج عضوية مع السوق الامبريالية العالمية باحتكاراتها النفطية وتعاني في ظله الحركة الشعبية قمعا سياسيا وقهرا طبقيا لمصالح بورجوازية الدولة المسيطرة ، ان نظاما كهذا لا يمكن ان يشكل رفضه للحل السلمي اي نقض فعلي للقبول المصري به • فالقبول المصري بالحل السلمي هو في جوهره نكوص عن المواجهة الشاملة للامبريالية والصهيونية وللطبقات المحلية التي تشكل قواعد سياسية واجتماعية للاستعمار الجديد على الارض العربية • وهو نكوص تفسره مصالح الطبقة المسيطرة في سلطتها الداخلية وعلاقاتها الخارجية • فهل تستطيع بورجوازية الدولة المتسلطة على الحكم في العراق ان تنهج طريقا لم يستطع النظام الناصري — وهو انجح واكمل انظمة بورجوازية الدولة في العالم العربي — السير فيه خطوة واحدة بعد ان ارتطمت حركته بسقف المصالح الطبقية المسيطرة عليه ؟!

ما الذي يبقى اذن من الرفض العراقي للحل السلمي غير الموقف اللفظي ؟

ان « الميزة » الوحيدة للحكم في العراق هي ان ظروفه الخاصة تتيح له بل وتفرض عليه ممارسة موقف لفظي معارض للحل السلمي • فهو بعيد أولا عن المسؤوليات الفعلية المباشرة التي يمكن ان تترتب على رفض المشروع الاميركي • وهو بامس الحاجة ثانيا لقضية كالقضية الفلسطينية يدعم بها اعمدة حكم تميد الارض من تحتها في اكثر من مجال • وهو يستطيع ان يمتطي ثالثا حصان رفض الحل السلمي للعبور نحو دور يمكن ان يلعبه في اعادة ترتيب خارطة المشرق العربي السياسية — بعد التصفية — بدءا من الخليج (وسياسته هناك معروفة) مرورا بعمان انتهاء بدمشق •

ولم يكن من قبيل الصدفة ان يتجنب النظام العراقي ، وهو يباشر حملته ، اي خوض في المدلولات الحقيقية لموقف النظام الناصري وفي العوامل التي تشده الى الحل السلمي ، وهي عوامل تتصل ببنيته الطبقية اولا وفي الأساس . اذ ما الذي كان باستطاعة نظام كالنظام العراقي ان يقوله في هذا السبيل ؟ هل كان باستطاعته تسليط الضوء على الدور الذي لعبته مصالح بورجوازية الدولة المصرية في فرض الصفقة الاستسلامية ، وهو الذي تحكمه احدى اكثر بورجوازات الدولة في العالم العربي تخلفا واكثرها عنفا في قمع الجماهير وقهرها طبقيا ؟ وهل كان باستطاعته أن يفضح الوجهة الحقيقية لقبول مصر بالحل السلمي : وجهة الانسحاب من المجابهة الشاملة مع الامبريالية وامتدادها الصهيوني وادواتها الطبقية الرجعية على الارض العربية ، بينما هو يعوم على بحر من البترول تتحكم به احتكارات الاستعمار ودوائر مخابراته ؟ ثم هل كان باستطاعته ان يشير ، ولو تلميحا ، الى دور الطبقة المسيطرة على مقدرات الدولة المصرية في منع التعبئة الشعبية السياسية والاقتصادية والعسكرية من ان تلعب دورها في تحويل ميزان الصراع العربي الاسرائيلي لصالح قوى المجابهة العربية ، بينما هو يحبس جماهير العراق خلف اسوار عالية من القمع بعيدا عن المشاركة في اي شأن يمس مصيرها ؟... كلا لم يكن في قدرة النظام العراقي ان يدخل نفسه في مثل هذه المسالك الوعرة ، ومن هنا اقتصرت الحيثيات التي استخدمها مادة لحملته على التذكير باجتماعات القمة وما دار فيها ، متهما الطرف الاخر بالتردد في قبول مشاريع لو جرى تنفيذها « لانقذت فلسطين واهلها » ! وقد كان سهلا على النظام المصري ان يلتقط هذه الحيثيات ويرد عليها في مساجلة خطابية اعطتها رنة « صوت العرب » قوة جذب لا يستهان بها . فطالما ان المسألة مسألة اجتماعات القمة وما دار فيها ، فليجر اذن فتح كل الملفات ولتتفرج الجماهير على حوار يدور خارج الموضوع الحقيقي لان المطلوب هو جعلها تنسى الموضوع الحقيقي .

من هنا كان واضحا ان المعركة الاعلامية بين القبول المصري والرفض العراقي هي بالنسبة للنظام الناصري حوار سهل يستطيع ان يتأكد من نتيجته سلفا • فالمحاور العراقي ، وكذلك الجزائري ، ينطلقان كلاهما من مواقع رفض ليس ابسط من تبيان تهافتها ومدى اللفظية التي تنطوي عليها • واذا كان هذا الحوار السهل الذي يديره النظام الناصري الان مع نظام العراق اولا والجزائر ثانيا ، يتسم بتوتر اعلامي شديد الحرارة والصخب ، فان الحوار كان يمكن ان ياتي اكثر برودة و « صمتا » لو ان ظروف النظامين المذكورين تتشابه تماما مع ظروف النظام السوري •

ان مستوى التداخل القائم بين الوضع السوري وقضايا الصراع العربي الاسرائيلي الراهنة ، يضع النظام في سوريا امام المسؤوليات الفعلية المباشرة التي لا بد ان تترتب على رفض حقيقي للمشروع الاميركي • ومن هنا فالمجال لا يتسع لمجرد رفض لفظي هناك عجز فعلي عن تحويله الى عملية مواجهة يبدو واضحا ان النظام السوري لا قبل له بها • فحين يكون النظام الناصري ذاته عاجزا عن انتهاج طريق المواجهة الشاملة مع الامبريالية والصهيونية ، نستطيع ان نتصور ما الذي يمكن ان يفعله نظام عربي اخر له نفس بنية النظام الناصري مع فارق واسع في حجم الارصدة الداخلية والعربية والدولية التي يستطيع كل منهما توظيفها •

ومن هنا كان الحوار المصري السوري هادئا لا تعكر صفوه لهجة متوترة او شعارات « ناشزة » يمكن ان تنزلق من الحناجر ولو بطريق الصدفة . ان تكرار الرفض المبدئي لقرار مجلس الامن وللمشروع الاميركي وتكرار الصمت الكامل عن القبول المصري بالقرار وبالمشروع ، ان ذلك يمثل الصيغة التي استطاع الموقف السوري الانتهاء اليها اخيرا ، وهي صيغة تحفظ له تماسكه « المبدئي » داخليا من ناحية ، وانفتاحه الفعلي على الحل السلمي خارجيا من ناحية ثانية .

ان خواء ولفظية الرفض العراقي والجزائري للحل السلمي ، وانفتاح الموقف السوري فعليا — ورغم كل توازناته الشكلية — على الحل السلمي في النهاية ، ان ذلك كله يبرز حقيقة اساسية هي ان ايا من انظمة بورجوازية الدولة الحاكمة في العالم العربي لن يستطيع — مهما اشتد الصراخ حول القومية والقطرية والعروبة والاقليمية — ان يقدم نقضا فعليا لموقف القبول بالحل السلمي التصفوي .

ان حوار الوضع العربي الرسمي الدائر حول الحل السلمي الان لا يفعل سوى تحويل انتباه الجماهير الى مباراة يلعب فيها اللاعبون جميعا على ارض واحدة • فالرد على الانسحاب العربي الرسمي من ميدان المواجهة مع الامبريالية والصهيونية له اداة مختلفة : المقاومة الفلسطينية والجماهير العربية التي يمكن ان تلتف حولها • فها هنا القوة التي تستطيع اذا تحركت ان تفرض على النظام الاردني ، والمصري من ورائه ، « حوارا » ليس بسهولة ما يجري الان بين اذاعتي القاهرة وبغداد •

« الحرية »